دولة فلسطين
وزارة الزراعة

إستراتيجية القطاع الزراعي

«صمود وتنمية مستدامة» 2017 - 2022

دولة فلسطين
وزارة الزراعة

إستراتيجية القطاع الزراعي

«صمود وتنمية مستدامة»

2017 – 2022

أعدت بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

قائمة المحتويات

تقديم 5

1. مقدمة 6

1.1. الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي مكون رئيسي في خطة التنمية الفلسطينية 2017–2022 6

1.2. منهجية التخطيط 7

1.3. محتويات الاستراتيجية 8

2. نبذة عن القطاع الزراعي 9

2.1. الواقع الديموغرافي في فلسطين 9

2.2. السياق العام للقطاع الزراعي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية 9

2.3. الموارد: الأراضي الزراعية 10

2.4. الحيازات الزراعية: أعدادها وخصائصها 11

2.5. موارد المياه لأغراض الزراعة 12

2.6. الانتاج الزراعي 13

2.7. الخدمات الزراعية 15

2.8. المؤسسات في القطاع الزراعي 17

3. تحليل الوضع: التقدم المحرز في استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016 والعوامل المؤثرة على تطور القطاع الزراعي والقضايا ذات الأولوية 20

3.1. ماذا تحقق وماذا لم يتحقق من استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016: إطار مرجعي لتحديد الرؤيا والاهداف الاستراتيجية 20

3.2. العوامل المؤثرة على تطوير وتنمية القطاع الزراعي 24

4. الرؤية والأهداف الاستراتيجية القطاعية 26

4.1. الرؤية 26

4.2. مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي 27

4.3. الأهداف الاستراتيجية 29

5. سياسات القطاع الزراعي 31

6. الأهداف الاستراتيجية والنتائج 32

6.1. الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز 32

6.2. الهدف الاستراتيجي الثاني: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية 32

6.3. الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت 32

6.4. الهدف الاستراتيجي الرابع: وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي 33

6.5. الهدف الاستراتيجي الخامس، لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة 33

7. الربط مع أجندة السياسات الوطنية 34
8. الربط مع اهداف الالفية 36
9. بيان سياسة البرامج 38
9.1. مخرجات سياسة البرنامج الأول. التنمية الزراعية 38
9.2. مخرجات سياسة البرنامج الثاني، تحسين الخدمات الزراعية 41
9.3. مخرجات سياسة البرنامج الثالث، البرنامج الإداري 43
10. خطة العمل 46
11. خطة الإدارة 47
11.1. تدابير تنظيمية للقطاع 47
11.2. تدابير خاصة في وزارة الزراعة 48
11.3. مؤشرات قياس الأداء 84
12. مغلفات الموارد المالية 53
ملحق 1: أعضاء الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي 55
ملحق 2: تكاليف الاهداف الاستراتيجية 56

تقديم



يعتبر القطاع الزراعي جزءاً ومكوناً رئيسيا من النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، وقد لعبت الزراعة الفلسطينية منذ الأزل دورا هاما في تأمين صمود المجتمع أمام التحديات والعقبات التي واجهته خلال فترات نضاله ضد الاستعمار والاحتلال، كما يلعب القطاع الزراعي دورا محوريا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، والتجارة الخارجية، إضافة إلى كون الزراعة رافدا أماميا، وخلفيا للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك في المحافظة على البيئة.

إن استراتيجية القطاع الزراعي للاعوام 2017 – 2022 تشكل منعطفا في طريقة التخطيط الاستراتيجي في فلسطين، حيث استهدفت إحداث تنمية زراعية مستدامة بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للفلسطينيين ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني بصورة تترابط مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017 – 2022، وكذلك مع استحقاقات الدولة الفلسطينية تجاه المنظومة الدولية والمتمثلة بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

إن إعداد استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام 2017 – 2022 والتي تحمل اسم «صمود وتنمية مستدامة» يعكس النهج التشاركي الذي يرتبط بمبدأ الإدارة المرتكزة على النتائج والأثر الذي اعتمدته وزارة الزراعة بتوجيه من الحكومة الفلسطينية، وذلك لضمان تنفيذ الاستراتيجية من خلال جميع الشركاء في القطاع الزراعي بما يحقق النتائج المخطط لها ويحقق الاثار الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

إن تنفيذ استراتيجية القطاع الزراعي يتطلب التعاون بين وزارة الزراعة الفلسطينية مع جميع الشركاء وأصحاب العلاقة في القطاع الزراعي خلال الدورة الإستراتيجية القادمة 2017 – 2022 ، وذلك في سبيل توجيه الموارد باتجاه تحقيق الرؤية للقطاع الزراعي في فلسطين، والذي يستهدف أساسا دعم صمود المزارع الفلسطيني على كل شبر من أرض الوطن، وكذلك تطوير القطاع الزراعي بما يحقق النمو الاقتصادي وزيادة دخل المزارع، وزيادة إنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي في الأسواق المحلية وكذلك العالمية.

نشكر كل من ساهم في إخراج استراتيجية القطاع الزراعي لحيز الوجود من خلال المشاركة في صياغتها ومراجعتها من أفراد ومؤسسات، كما ونشكر أعضاء الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم التحدة (الفاو) على الدعم الفني لهذا الجهد الوطني الكبير والمميز.

داعين الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً في خدمة الزراعة والمزارع الفلسطيني

د سفيان سلطان
وزير الزراعة

1. مقدمة

1.1. الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي مكون رئيسي في خطة التنمية الفلسطينية 2017-2022

تعمل الحكومة الفلسطينية على إنشاء نظام للإدارة يشمل دمج التخطيط بإعداد الموازنة ويكون موحداً، و يستند إلى سياسات مدروسة جيداً، وهذه السياسات توفر قواعد واضحة لاتخاذ القرارات والخطوات داخل الحكومة، وتكون موجهاً ومرجعاً وطنياً لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين. تتحقق الأهداف الاستراتيجية الناتجة عن السياسات التي يتم تبنيها على مستوى كل قطاع من خلال أعمال الحكومة (تطوير الخدمات وصياغة التشريعات والاحكام والتأكيد على الالتزام بها) وأعمال المنظمات الأهلية والقطاع الخاص.

تشمل **الخطة الوطنية** 2017-2022 على عنصرين، **أجندة السياسات الوطنية** وهي عبارة عن وثيقة سياساتية رفيعة المستوى، تعرض الرؤية والأولويات والسياسات الوطنية، والعنصر الثاني هو **الإستراتيجيات الوطنية لـ** 18 **قطاع** و3 **إستراتيجيات عبر قطاعية**، حيث تعرض كل خطة قطاعية الأهداف الإستراتيجية والنتائج والسياسات التي تسعى المؤسسات العاملة في القطاع المحدد تحقيقها حتى العام 2022 في قطاعاتها، وكذلك **البرامج الحكومية** التي تتبناها الحكومة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في كل قطاع حيث يشمل كل برنامج الأهداف والمعايير والمخرجات والمهام.

يقوم 20 وزير/ة ورئيس/ة هيئة بالإضافة إلى وزير الزراعة بقيادة فرق من داخل الوزارات أو الهيئات، وفرق وطنية مشكلة من المؤسسات الرسمية ذات العلاقة ومن مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والخبراء من أجل إعداد 18 إستراتيجية قطاعية و3 إستراتيجيات عبر قطاعية. تضم الإستراتيجيات القطاعية كل من الزراعة، الثقافة والتراث، التعليم، التشغيل، الطاقة، الصحة، الإسكان، الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات، العلاقات الدولية، العدل، الحكم المحلي، الاقتصاد الوطني، إدارة المال العام، الأمن، الحماية الاجتماعية، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، المياه والمياه العادمة، أما الإستراتيجيات عبر القطاعية فهي، مساواة النوع الاجتماعي، البيئة والشباب.

حددت وزارة المالية والتخطيط من خلال دليل إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017-2022 لدولة فلسطين مجموعة من التوقعات وهي مثابة أهداف لعملية التخطيط القطاعي، وهذا التوقعات هي.

1. تحديد أدوار مراكز المسؤولية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص في تقديم الخدمات واستثمارات القطاع.
2. تحديد خطط الحكومة الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية خلال السنوات الست القادمة من خلال غايات وأهداف ومعايير سياسات البرامج.
3. وصف الترتيبات اللازمة لضمان التنسيق ما بين خطط الحكومة وخطط المنظمات الأهلية.
4. وصف الإجراءات المتخذة للتأثير على قرارات وأعمال المنظمات الأهلية والقطاع الخاص (بما في ذلك التشريعات والقوانين)
5. وصف الدور المتوقع للقطاع الخاص خلال السنوات الست القادمة ويشمل الاستجابة للقوانين والتشريعات والتحويلات والدعم الحكومي.
6. وصف الأعمال المتفق عليها من شركاء التنمية بما في ذلك خطط تمويل المشاريع التطويرية (عبر الموازنة وخارجها).

ستعمل وزارة المالية بناء على مكونات بيان سياسة البرامج وخاصة المخرجات وأهداف سياسة البرامج على إعداد مقترح موازنة 2017 وخطط إنفاق الحكومة 2018، 2019. وستعمل وزارة المالية والتخطيط مع الوزارات والهيئات القيادية على مراجعة وتطوير بيان سياسة البرنامج لفترة الموازنة الثانية والتي تمتد من 2020-2022.

1.2. منهجية التخطيط

استندت عملية التخطيط الإستراتيجي للقطاع الزراعي على دليل إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017- 2022 الصادر على الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية والتخطيط، وتعليمات، ونظرة شاملة حول منهجية إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017- 2022 والصادرة أيضاً من نفس الجهة، كما اعتمدت أيضاً على مجموعة من التعاميم والمراسلات ذات العلاقة في الأسقف الزمنية والمالية التي تخص العملية وخاصة المتعلقة في مراجعة إستراتيجية القطاع 2014- 2016 وبيان سياسة البرامج.

بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي القطاع في بداية شهر نيسان، 2016 من خلال مراجعة إستراتيجية الصمود والتنمية 2014-2016 والتي تم فيها تحديد الإنجازات والفجوات في محاور الإستراتيجية الرئيسية الثلاثة، محور السياسات، المؤشرات وبرامج الموازنة . شكلت عملية المراجعة الإستراتيجية إطارا ومرتكزات عامة لعملية التخطيط الاستراتيجي 2017-2022، وذلك من خلال التعرف على الاتجاهات الصحيحة للتدخلات السياساتية.

بناء على توجيهات وزير الزراعة ووكيل وزارة الزراعة وبالاستناد إلى دليل إعداد الاستراتيجية وعلى النتائج الأساسية لتقرير المراجعة الاستراتيجية تم بدء مجموعة من المشاورات داخل الوزارة ومشاورات خارج الوزارة لتحديد الأولويات القطاعية وأهم التدخلات السياساتية التي ستقوم بها وزارة الزراعة والمؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبشكل محدد تمت العملية من خلال ما يلي.

1. تشكيل فريق مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة بقيادة الوزير ونائبه وكيل الوزارة وعضوية مدراء البرامج الثلاث في وزارة الزراعة الفلسطينية وذلك لمراجعة وتطوير برامج الوزارة وإعداد الموازنة متوسطة الأمد و متابعة تنفيذها لاحقا. عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات لتطوير منهجية العمل وإنجاز مهمة إعداد بيان سياسة البرنامج.

2. تشكيل الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي للأعوام 2017-2022 بقرار من وزير الزراعة وذلك بغرض توجيه ومتابعة تنفيذ إعداد الإستراتيجية، بما في ذلك بلورة الأهداف الإستراتيجية والسياسات والبرامج والإطار المالي وتنسيق الجهود من أجل موائمة إستراتيجيات وخطط المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي. يرأس وكيل وزارة الزراعة الفريق ويساندة مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة كسكرتير للفريق، ويضم أيضاً مندوبا عن كل من وزارة المالية والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وزارة الحكم المحلي، ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة.

3. قامت أربعة لجان فنية، لجنة الموارد الطبيعية، لجنة الخدمات الزراعية، اللجنة الفنية للإنتاج الزراعي ولجنة المأسسة والادارة بإسناد مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة والإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية في تحليل الوضع الحالي للقطاع الزراعي ومراجعة تحليل الواقع الزراعي وتقديم اقتراحات لتعديل برامج الموازنة وسلسلة النتائج والأهداف القطاعية وكذلك المساندة في إنجاح المشاورات مع الشركاء حول الأولويات.

4. عقدت ورشة عمل موسعة للفاعلين في القطاع الزراعي تم خلالها عرض ونقاش المعيقات في محاور الاستراتيجية الأربعة والتوافق حول التدخلات السياساتية ذات الأولوية في كل محور بحضور95[1] من الخبراء والباحثين والمديرين في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والمنظمات الدولية بالإضافة إلى المؤسسات التمثيلية للمزارعين والمنتجين والمجالس الزراعية والمؤسسات المنبثقة عن وزارة الزراعة الفلسطينية. تم افتتاح ورشة العمل من قبل الأستاذ الدكتور سفيان سلطان، وزير الزراعة بصفته قائد القطاع الزراعي والسيد شيرو فيوريللو رئيس بعثة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكيل وزارة الزراعة، المهندس الزراعي عبدالله اللحلوح. تحاور المشاركون في خمس مجموعات عمل واتفقوا على مجموعة من الأولويات في محاور المجموعات الخمسة وهي، محور الموارد الطبيعية، محور الإنتاج الإنتاجية، محور الخدمات، محور المأسسة والإدارة ومحور الصمود والحماية.

1 انظر الملحق رقم 1، حيث قائمة المشاركين في الورشة، (6 مشاركين من مؤسسات تمثيل المزارعين والمنتجين، 17 باحث ومهتم من منظمات المجتمع المدني، 6 مشاركين ممثلين لمنظمات حكومية ذات علاقة، و6 ممثلين لمنظمات الأمم المتحدة .

5. تم إعداد مسودة أولى للإستراتيجية بناء على المشاورات الأولية لتكون أساساً للمشاورات الموسعة مع الشركاء، بهدف تعميق المشاركة والتحليل الإستراتيجي للقطاع الزراعي، حيث شملت أنشطة المشاورات المعمقة ما يلي:

- عقد اجتماع لمجموعة التخطيط وإدارة الموازنة لمراجعة مسودة الإستراتيجية الأولى والتي تتضمن المقترح الأولي للرؤية والسياسات والأهداف الإستراتيجية والنتائج القطاعية في ظل مشاورات الشركاء.
- عقد اجتماع للفريق الوطني لمناقشة نتائج المشاورات الأولية وتحديد منهجية وأنشطة المشاورات في المرحلة الثانية من التخطيط
- عقد 4 ورش مشاورات مع الشركاء على مستوى المحافظات، ورشة تم عقدها في مدينة نابلس وضمت 48 مزارع وممثل للمؤسسات الزراعية الفاعلة في محافظات نابلس، جنين، طوباس، قلقيلية، وطولكرم، وورشة تم عقدها في مدينة الخليل بمشاركة 62 مزارع ومزارعة وممثل أو ممثلة للمؤسسات الزراعية الفاعلة في محافظتي الخليل وبيت لحم وورشة في قطاع غزة شارك فيها 79 مزارع ومزارعة وممثل أو ممثلة عن المؤسسات الفاعلة في محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خانيونس، ورفح، واخيراً تم عقد ورشة ضمت (38) مزارع ومزارعة وممثل او ممثلة عن المؤسسات الزراعية الفاعلة في محافظات القدس، أريحا، رام الله والبيرة.

6. إعداد مسودة ثانية بعد المشاروات المعمقة
7. اجتماع مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة لمراجعة المسودة الثانية ومقارنتها في بيان سياسة البرنامج.
8. اجتماع مع الفريق الوطني لإقرار الاستراتيجية بنسختها الأخيرة.
9. رفع التقرير إلى وزارة المالية والتخطيط لمتابعة اعتمادها من مجلس الوزراء.

3.1. محتويات الاستراتيجية

يشمل تقرير استراتيجية صمود وتنمية مستدامة بالإضافة إلى المقدمة نبذة عن القطاع الزراعي والتي تقدم وصفاً حول السياق العام للقطاع والقطاعات الفرعية والمؤسسات الفاعلة ومعوقات الأداء في القطاع الزراعي ومن ثم يعرض القسم الثالث من التقرير تحليل الوضع من خلال وصف ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه من استراتيجية صمود وتنمية 2014–2016، والعوامل المؤثرة على التنمية الزراعية. القسم الرابع يتناول الرؤية المتفق عليها للقطاع الزراعي والمرتكزات الأساسية والأهداف الإستراتيجية الخمسة وتقاطعاتها. يقدم القسم الخامس وصفاً للسياسات الخاصة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والقسم السادس يقدم وصف النتائج المرجو تحقيقها خلال ستة سنوات للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية. أما القسم السابع فيوضح علاقة الإستراتيجية مع أجندة السياسات الوطنية، والقسم الثامن يتضمن علاقة الإستراتيجية في أهداف التنمية المستدامة 2030. يعرض القسم التاسع بيان سياسة البرامج الثلاث التي تحدد مساهمة الحكومة في تنفيذ الأهداف والنتائج القطاعية، أما القسمين العاشر والحادي عشر، فيعرضا خطة العمل التي تصف المبادرات التي سيتم تنسيبها لمجلس الوزراء وتدابير إدارة الاستراتيجية القطاعية والقسم الأخير يعرض المغلفات المالية وفجوات التمويل.

2. نبذة عن القطاع الزراعي

2.1. الواقع الديموغرافي في فلسطين

يقدر عدد السكان في فلسطين في 2015 حوالي 4.7 مليون، حيث يقدر عدد سكان الضفة الغربية حوالي 2.86 مليون بينما يقدر عدد سكان قطاع غزة بحوالي 1.8 مليون نسمة[2]. وبالرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 4.06 في العام 2014، إلا أن فلسطين ما زالت تشهد نمو سكاني مرتفع مقارنة بالدول العربية بمعدل 2.8%. يتوزع السكان حسب الفئة العمرية (أقل من 14 سنة) بنسبة 39.4%، في حين بلغت نسبة السكان (60 سنة فأكثر) ما نسبته 4.5% من مجمل السكان. وتشير المعطيات إلى انخفاض في نسبة صغار السن وارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية (15–59 سنة)، مع ثبات نسبي في الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة). وبالرغم من هذا التحول النسبي في التركيبية العمرية للسكان، إلا أن فلسطين ما زالت تشهد ارتفاع في نسبة الإعالة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة لتصل إلى معدل 74.6% في العام 2014 مقارنة بما كانت عليه 101.3% في العام 1997. وما يستدعي الانتباه هو الارتفاع الملحوظ في نسبة الشباب (15–29 سنة) وهو ما يعرف بتضخم في فئة الشباب، حيث وصلت نسبة هذه الفئة إلى 30% من مجمل السكان.

بناء على توقعات النمو السكاني في فلسطين[3]، يرجح أن يتضاعف عدد السكان في فلسطين بحلول العام 2050، حيث سيرتفع عدد السكان من 4.75 مليون نسمة إلى 6.9% في سنة 2030 وإلى 9.5% في سنة 2050. وسوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع للخصوبة. ويتوقع أن يرافق ذلك تحول في التركيبة العمرية للسكان حيث ستنخفض نسبة صغار السن (0–14) إلى 35% في العام 2030 وقد تصل إلى 25% في العام 2050، مع زيادة طفيفة في نسبة كبار السن (65 فاكثر) بينما يتوقع أن ترتفع نسبة الفئة العاملة(15–64) من 57.8% إلى 61% في 2030. وستستمر بالارتفاع لتصل إلى ما نسبته 67% من مجمل السكان في العام 2050. وهذا سيؤدي إلى زيادة الضغط على سوق العمل والحاجة إلى توفير فرص عمل جديدة للأعداد الكبيرة ووالمتوقع انضمامها لسن العمل وكذلك زيادة الضغط على المصادر الطبيعية وخاصة الأرض والمياه والغابات .

2.2 . السياق العام للقطاع الزراعي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

شكل القطاع الزراعي بمكوناته وفروعه المختلفة وما يزال أحد أهم دعائم الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة في العام 1967 وحتى الآن، وهذا ما تعكسه المقولة الشعبية «إذا كانت الزراعة بخير فإن الوطن بخير». كما ويعتبر القطاع الزراعي، أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني الفلسطيني كونه يشكل مصدر عمل ورزق وغذاء لنسبة كبيرة من أبناء شعبنا، ولمساهمته في توفير العملة الاجنبية من خلال الصادرات، ومساهمته الأساسية في حيوية قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات إما كمزود لمتطلباتها أو مستخدم لخدماتها ومخرجاتها.

يتميز قطاع الزراعة في فلسطين بتنوعه من حيث الإنتاج الزراعي والذي يستفيد من التنوع المناخي في فلسطين، وبالفرص المتاحة للتوسع فيه في الزراعات المروية والتصديرية، بالإضافة إلى قدرته لمواكبة مستجدات التطور التقني في الزراعة نتيجة لملائمة أنماط الزراعة الموجودة فيه من جهة، ولوجود العديد من المزارعين والمنتجين الرياديين فيه من جهة أخرى، وهذا ما يعكس قدرة القطاع الزراعي على التطور السريع والمساهمة الفعالة في التشغيل والنمو والتنمية الاقتصادية، وخصوصاً في

2 جهاز الإحصاء المركزي حالة السكان في فلسطين 2015

3 مكتب رئيس الوزراء/لجنة السكان الوطنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين 2030، النمو السكاني في فلسطين واثره على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية 2016

حال تراجع وتيرة السياسات الاحتلالية التي تحول دون تطور القطاع، لا سيما تلك المرتبطة بمصادرة وبمنع وإعاقة استخدام والوصول إلى الأراضي وكبح تطوير قطاع المياه والري، وإعاقة عمليات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ومدخلاتها.

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية للعام 2014 ما مقداره 919 مليون دولار، مسجلا بذلك تراجعاً سنويا مستمراً منذ العام 2011 والذي سجلت فيه أعلى قيمة للإنتاج الزراعي بواقع 1119.4 مليون دولار، وفي ذات السياق، سجلت القيمة التي أضافها القطاع الزراعي في فلسطين 624.5 مليون دولار خلال العام 2011 بالأسعار الجارية، وهو ما مثل 6% من الناتج المحلي الإجمالي في حينه، وتراجعت هذه المساهمة إلى3.9% في العام 2014، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية 494 مليون دولار[4]. هذا وقد كانت قيمة الواردات والصادرات الزراعية متساوية تقريباً في أوائل سبعينات القرن الماضي، حيث تراوحت بين 20–30 مليون دولار تقريباً. وبمرور الوقت، تزايدت الواردات الزراعية السنوية لتتجاوز الصادرات بشكل كبير، حيث بلغ إجمالي الواردات الزراعية ما يقارب 212 مليون دولار عام 2014، في حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية 67 مليون دولار أي ما نسبته 7% تقريباً من إجمالي الصادرات[5].

لعب القطاع الزراعي تاريخياً دوراً مهما في التشغيل وتوفير فرص العمل، وخصوصاً في أوقات الأزمات التي يصعب العمل فيها في القطاعات الأخرى وهذا ما يعزز من دور القطاع الزراعي في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وزيادة قدرته على التكيف. بالرغم من هذا، فقد شهدت نسب العاملين في القطاع الزراعي تراجعاً ملحوظاً منذ العام 2006 للرجال والنساء على حد سواء، وذلك نتيجة للقيود المفروضة على تطور القطاع وتدني الإنتاج. فقد كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في العام 2006 تشكل 16.7% من إجمالي العاملين (12.6% للذكور، 35.1% للإناث) لتتراجع إلى 10.4% في العام 2014 وإلى 8.7% في العام 2015[6]. وقدرت نسبة الرجال العاملين في القطاع الزارعي في العام 2015 بـ 7.8% من أجمالي الذكور العاملين، في حين عملت في القطاع 13.1% من إجمالي عدد الإناث العاملات وهو ما يؤشر إلى أهمية القطاع الزراعي النسبية للنساء.

2.3. الموارد: الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6,023 مليون دونم، سوادها الأعظم (94%) في الضفة الغربية7، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1,2 مليون دونم أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و10% في قطاع غزة.

ما زالت غالبية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وبما فيها الأراضي الزراعية تخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة، حيث يقع 62.9% من هذه الأراضي في المنطقة المصنفة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو، وبالتالي فهي تخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة، في حين يقع 18.8% في المنطقة المصنفة (ب) والتي تقع تحت السيادة الإدارية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، و 18.3% في المنطقة المصنفة (أ) وهي المنطقة الوحيدة التي تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة.

أما في قطاع غزة، وبالرغم من «الانسحاب الإسرائيلي» في العام 2005 والذي أعيدت بموجبه أراضي المستوطنات الإسرائيلية فيه إلى السيادة الفلسطينية، فما زالت إسرائيل تمنع وصول المزارعين إلى إراضيهم في ما يعرف بالمنطقة العازلة والتي تمتد على طول حدود القطاع الشرقية المحاذية لإسرائيل وبعمق يتراوح بين 150 متر إلى 1 كم. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي تقع في المنطقة العازلة والتي لا يتم استغلالها نتيجة لعدم القدرة على الوصول إليها أو تستغل في زراعة محاصيل حقلية قليلة الجدوى والمردود نتيجة للخطورة المرتبطة بالوصول إلى الأراضي بما لا يقل عن 62 كيلومتر مربع، أي ما نسبته 40% من الأراضي المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة.

تلقى القطاع الزراعي في غزة منذ تسعينيات القرن الماضي عدداً من الضربات كان لها بالغ الأثر في اختلاله وإعاقة تطوره، ولعل أحد أهم هذه الضربات هي الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2007 والذي ترافق معه منع التصدير وتقييد حرية النقل وحركة البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة. فبالرغم من أن آثار الحصار كانت مدمرة لجميع القطاعات الاقتصادية،

4 أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي في فلسطين، 2011 – 2014 بالأسعار الجارية.
5 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد رقم 34، 2014.
6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/employment-2015-01a.htm
7 وزارة الحكم المحلي. الرابط: http://www.molg.pna.ps/Palestine.aspx

إلا أن قطاع الزراعة كان أشدها تضرراً، إذ أن 70% من مساحة قطاع غزة محاصر إلى حد كبير، بما في ذلك 20% من أراضيها الزراعية، ولا يتمكن أكثر من 3000 صياد من الوصول إلى 82% من المناطق البحرية المتفق عليها في اتفاقيات أوسلو عام 1992. وبصفة إجمالية تؤثر القيود البرية والبحرية على 178 ألف شخص، وهو ما يعادل 12% من سكان غزة، وتتسبب في خسائر سنوية في الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك تقدر بقيمة 80 مليون دولار أمريكي. هذا وقد كان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 أثراً بالغاً على القطاع الزراعي، إذ تضرر 30% من الأراضي الزراعية، وأصبح الكثير منها غير صالح للزراعة نتيجة تلويثها بمخلفات الحرب أو تخريبها بشكل يستدعي إعادة استصلاحها وتأهيلها من جديد. إلى ذلك، تم استهداف وتدمير عدد كبير من آبار الري وشبكات الري والأشجار المثمرة والمنشآت الزراعية المستخدمة في عمليات ما بعد الحصاد كالمخازن والثلاجات ومحطات التعبئة ، وكانت أكثر المناطق تضرراً هي المناطق التي شهدت مركزاً للعمليات البرية للجيش الإسرائيلي والتي تركزت في خان يونس، وتليها رفح وغزة وشمال غزة ووسط غزة، هذا وقد بلغ إجالي خسائر القطاع الزرعي المباشرة وغير المباشرة أكثر من 450 مليون دولار.

تغلب أنماط الزراعة البعلية في دولة فلسطين، حيث تغطي هذه الأنماط ما يقارب 81% من المساحة الكلية للأراضي المستخدمة في الزراعة، في حين تغطي المساحة المروية ما يقارب 19% من الأراضي المستخدمة في الزراعة، حيث تسود الزراعات المروية في محافظات قطاع غزة وفي منطقة الأغوار والمناطق شبه الساحلية في الضفة الغربية فقط. وبشكل عام، يعتبر تدني خصوبة التربة وضعف التوجه للاستثمار في الأراضي الزراعية نتيجة لشح المياه وضعف الإمكانيات المادية والمخاطرة العالية من أهم الإشكاليات المرتبطة بالأراضي الزراعية في فلسطين، حيث تشكل مساحة الأراضي المستخدمة فعلياً لأغراض الزراعة ما لا يزيد عن نصف الأراضي المتاحة للزراعة، في حين تتوزع المساحة المتبقية بين أراضي صالحة للزراعة ولا يتم زراعتها، أو أراض بحاجة إلى استصلاح، وأراض غير قابة للاستصلاح (تستخدم في كثير من الأحيان لأغراض الرعي)، وأراض تم استخدامها لأغراض التوسع العمراني والصناعي، وأراض تمت مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي لأغراض متعددة منها توسعة المستوطنات، وبناء جدار الفصل وإنشاء الطرق الالتفافية.

أما مساحة المراعي فتبلغ 2,02 مليون دونم، ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي 621 ألف دونم، وهو ما ينعكس في زيادة الحمولة الرعوية وممارسات الرعي الجائر في هذه المساحات والتي لا يقل عدد المواشي فيها عن 250 ألف رأساً وتعاني أصلاً من تدني معدلات الأمطار فيها، حيث تتراوح كميات الأمطار فيها بين 100 و250 ملم سنوياً فقط[8].

أما مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة فتبلغ 94 الف دونم والأراضي المصنفة كحراج فتبلغ مساحتها 320 ألف دونم. من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة 48 في الضفة الغربية، تسلمت السلطة الوطنية 17 محمية فقط، تتركز في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار[9].

2.4. الحيازات الزراعية: أعدادها وخصائصها[10]

يبلغ إجمالي عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 111,310 حيازة ، منها 90,908 حيازة في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81.7%، والباقي 20,402 حيازة، تشكل ما نسبته 18.3% في قطاع غزة. وتعتبر محافظة الخليل من أكبر المناطق من حيث عدد الحيازات الزراعية، حيث تشكل ما نسبته 18% تقريباً من إجمالي الحيازات في الأراضي الفلسطينية، بواقع 19768 حيازة. أما أقل محافظة من حيث عدد الحيازات فهي محافظة أريحا والأغوار بواقع 1,612 حيازة، تشكل 1.4% فقط من مجموع الحيازات في الأراضي الفلسطينية. ويتركز غالبية الحائزين في الفئة العمرية ما بين 40-49 عام، حيث يشكلون ما نسبته 28.6% من إجمالي الحائزين في الأراضي الفلسطينية، بواقع 28.9% من إجمالي الحائزين الزراعيين في الضفة الغربية و27.3% من إجمالي الحائزين الزراعيين في قطاع غزة.

8 وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي 2014-2016.
9 المصدر السابق.
10 البيانات الواردة في هذا القسم تستند إلى مطبوعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التالية:
الخصائص العامة للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية-مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي1020-
واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية - مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي - 2010

تعتبر الحيازات الزراعية النباتية الأكثر شيوعاً في الأراضي الفلسطينية حيث يبلغ عددها 79,176 حيازة وتشكل 71.1% من إجمالي الحيازات الزراعية، منها 65,267 حيازة (82.4%) في الضفة الغربية و13,909 حيازة (17.6%) في قطاع غزة. وتشير نتائج التعداد الزراعي إلى أن معظم الحيازات الزراعية في فلسطين صغيرة المساحة، حيث يبلغ عدد الحيازات التي تقل مساحتها عن 10 دونمات 83,785 حيازة وتشكل ما نسبته 75.3% من مجموع الحيازات في حين تشكل مساحتها 20.7% فقط من مساحة الحيازات الكلية. بالمقابل، فإن نسبة الحيازات الكبيرة والتي تزيد مساحتها عن 80 دونماً تشكل 1.8% من مجموع عدد الحيازات إلا أن مساحتها تشكل29.5% من المساحة الكلية للحيازات الزراعية. أما فيما يتعلق بمتوسط حجم الحيازة الزراعية فبلغ 10.8 دونم في الأراضي الفلسطينية بواقع 12.2 دونم في الضفة الغربية و5.0 دونم في قطاع غزة، ويلاحظ أن أعلى متوسط لحجم الحيازات يقع في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار بواقع 25.0 دونم. ويعود صغر حجم الحيازات الزراعية بالأساس إلى تفتت وتقسيم الحيازات الزراعية نتيجة القضايا المتعلقة بالإرث وعدم وجود قانون يحمي الأراضي الزراعية من التفتت، عدا عن الإجراءات والاعتداءات الاسرائيلية والمتمثلة بمصادرة الأراضي، وتخريبها وتدميرها.

وتنقسم باقي الحيازات ما بين الحيازات الحيوانية والحيازات المختلطة، حيث تبلغ الأولى 14,241 حيازة وتشكل ما نسبته 12.8% من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، منها 10,879 حيازة (76.4%) في الضفة الغربية و3,362 حيازة (23.6%) في قطاع غزة. في حين تبلغ الثانية 893,17 حيازة، تشكل ما نسبته 16.1% من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، منها 14,762 حيازة (82.5%) في الضفة الغربية و3,131 حيازة (17.5%) في قطاع غزة. وتتشابه الحيازات الزراعية المختلطة والحيوانية من حيث الحجم مع الحيازات النباتية حيث أن معظمها تعد حيازات صغيرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن 61% من الحيازات الحيوانية التي تمتلك أبقاراً (1263) لا تتعدى عدد الأبقار فيها ثلاثة رؤوس، و65% من الحيازات الحيوانية التي فيها ضأن (8844) لا تتجاوز عدد الرؤوس فيها 19 رأساً، و66% من الحيازات التي فيها ماعز (5350) لا يزيد عدد الرؤوس فيها ايضاً عن 19 رأساً.

2.5. موارد المياه لأغراض الزراعة

يعتبرُ قطاع المياه من القطاعات الحيوية الهامة لعملية التنمية الزراعية المستدامة على المستوى الوطني، حيث أن الإهمال المتعمد والمعوقات المفروضة على تطوير قطاع المياه من الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود من الزمن وحتى يومنا هذا، ساهم، وبشكل مباشر، في الحد من فرص التنمية الحقيقية في القطاع الزراعي، لما لهذا من بعد استراتيجي في التنمية المستدامة من جهة، وللإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها حسب متطلبات التنمية للمجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى، ودون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفلسطينية من المياه أو الالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب الاتفاقيات الموقعة. وينعكس وضع وأداء قطاع المياه السيء في محدودية المساحات الزراعية المروية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، حيث لا تشكل المساحة المروية سوى 12% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، بالمقارنة مع 77% في قطاع غزة و37% في الأردن و59% في إسرائيل.

تمثل المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية وعدم قدرة الفلسطينيين في أغلب الأحيان على الاستثمار في تطوير البنى التحتية لمصادر المياه (كالينابيع مثلاً) كونها تقع في المناطق المسماة «ج». ويستخرج الفلسطينيون حوالي 20% من «الكميات المتوقعة» من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق 50% من الكميات المتجددة دون موافقة لجنة المياه المشتركة والتي من المفترض أن تعمل وفقاً لاتفاقية أوسلو لتنظيم وإدارة قضايا المياه المشتركة، أي بأكثر من 1,8 أضعاف حصتها بموجب اتفاقية أوسلو. وقد أدى استخراج المياه من الآبار العميقة، إضافة إلى انخفاض تغذية هذه الآبار بالمياه، إلى مخاطر جمة بالنسبة لمياه الآبار الجوفية وتدني ضخ المياه المتاحة للفلسطينيين من الآبار الضحلة.

وتقدر استخدامات المياه لأغراض الزراعة بما لا يتجاوز150 مليون متر مكعب سنويا في الضفة الغربية (60 مليون متر مكعب) وقطاع غزة (90 مليون متر مكعب) مشكلة ما نسبته 45 % من إجمالي استهلاك المياه، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على محدودية آفاق تطور الزراعة المروية والتي لها أن تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هاماً في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

بالرغم من وجود اهتمام وتوجه كبيرين لدى المزارعين لزيادة الرقعة الزراعية المروية، وخصوصا في الزراعيات المحمية والتي مازالت توفر مستوى عالٍ نسبياً من الربحية، إلا أن قدم الآبار الزراعية وعدم القدرة على تجديدها نتيجة للقيود الإسرائيلية، بالإضافة إلى محدودية عدد التراخيص الممنوحة للآبار الزراعية الجديدة وجفاف العديد من الينابيع تحول من تحقيق التحول والنمو المنشود في الزراعات المروية في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطلب المتنامي على المياه نتيجة للنمو السكاني المضطرد يؤدي إلى وجدو أزمات حقيقية في توفر المياه، وهو ما يرفع أسعار المياه وتكلفة ايصالها على المزارعين، وهو ما يلعب دوراً أساسياً في تنامي ظاهرة الآبار غير المرخصة وممارسات الضخ الجائر فيها.

تقدر كمية المياه المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة بما يقارب 90 مليون متر مكعب سنوياً، وهو ما يعادل 54% تقريباً من أجمالي استهلاك المياه في قطاع غزة. وقد أدى الإفراط في استخدام المياه الجوفية إلى تدني جودة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية، حيث لا تزيد نسبة المياه الصاحة للشرب مما يتم ضخه من الآبار الجوفية عن 10%. وقد تعامل السكان في قطاع غزة مع النقص في المياه بواسطة حفر الآبار الخاصة وتحلية مياه البحر لأغراض الاستخدام المنزلي والزراعي، وهو ما فاقم مشاكل قطاع المياه في قطاع غزة حيث أصبحت أوضاع قطاع المياه في وضع خطير قد لا يمكن عكسه خلال ثلاثة أعوام إذا لم يتم معالجة أسباب تدهوره بشكل سريع.

2.6. الانتاج الزراعي

2.6.1. الانتاج النباتي

يشهد الانتاج النباتي في الأراضي الفلسطينية تذبذبا من سنة لأخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار من جهة، وبسبب ظاهرة تبادل الحمل في أشجار الزيتون. وبالرغم من هذا التذبذب، فإن طبيعة الإنتاج النباتي لم تشهد تغيراً كبيراً خلال العقد الأخير، حيث لم يطرأ تغير كبير على هيكلية الإنتاج النباتي من حيث التوزيع النسبي لأصناف المحاصيل المختلفة التي يتم زراعتها، والتي تتصف بشكل عام–وخصوصاً في الضفة الغربية– في تركزها في المحاصيل ذات القيم المتدنية نسبيا وفي تدني نسبة الرقعة الزراعية المروية. فلا زالت شجرة الزيتون تشكل المساحة الزراعية الأوسع في الضفة الغربية حيث تحتل ما يقارب 57% من الأراضي المزروعة، في حين تحتل المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة الأخرى المساحة المتبقية، بواقع 24% و 10% و9% تقريباً لكل منها على التوالي. أما في قطاع غزة، فتغلب محاصيل الخضروات والتي تشكل 32% من إجمالي المساحة المزروعة، لتتبعها بتقارب أشجار الزيتون والمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة الأخرى، بواقع 24% و23% و21% من إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة.

بشكل عام، وبالإضافة إلى ما ذكر آنفاً فيما يتعلق بتركز الانتاج في المحاصيل متدنية القيمة، يعاني قطاع الانتاج النباتي في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في الضفة الغربية، من تدني الإنتاجية للدونم الواحد وذلك نتيجة لهيكلية الانتاج النباتي من جهة وتدني نسبة الزراعات المروية. وفقاً لتقرير أعدته اللجنة الرباعية[11]، قدرت انتاجية الدونم الواحد في الأراضي الفلسطينية 0.6 طن، في حين تبلغ 1,2 طن في الأردن و 1,4 طن في إسرائيل. هذا وتختلف إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وأنواع المحاصيل المزروعة.

هذا وقد شهدت الأراضي الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة توسعاً في الانتاج النباتي بسب مشاريع استصلاح الأراضي ومشاريع التنمية الزراعية المختلفة التي نفذتها وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي والتي كانت –وما زال العديد منها– تركز على التوسع الافقي في الانتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة. وبالرغم من أهمية التوسع الأفقي في الزراعة لأغراض التنمية الزراعية وحماية الأرض من المصادرة والاستيطان وتثبيت المواطن الفلسطيني في أرضه، إلا أن فرص الاستمرار في هذا التوسع آخذة بالانحسار إذا ما أخذنا منافسة قطاعات الزراعة الفرعية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على الأرض. ومن هنا تأتي القناعة بأن تحقيق التحول في شق الانتاج النباتي لمواكبة النمو المستمر في الطلب المحلي و لمواكبة متطلبات الأسواق المحلية والعالمية يتطلب أيضاً التركيز على تحسين التقنية الزراعية وتشجيع التوسع

11 Office of the Quartet Representative, Initiative for the Palestinian Economy-Agriculture, 2014.

العمودي في قطاع الانتاج النباتي من خلال تحسين الخدمات الزراعية والاستثمار في الزراعة المكثفة التي من شأنها تحقق عائد اقتصادي أكبر من جهة، وأن توفر فرص عمل أكبر من جهة أخرى.

2.6.2. الانتاج الحيواني

يلعب الإنتاج الحيواني بفروعه المختلفة دوراً رئيساً في تحسين معيشة الأسر من حيث توفير مصدر للدخل والغذاء (البروتين) لعدد كبير من الأسر في الأراضي الفلسطينية، ويقدر عدد الأسر التي تعتمد بشكل أساسي أو ثانوي على الثروة الحيوانية بحوالي 32200 أسرة[12]. ويقدر حجم الثروة الحيوانية في فلسطين وفقاً لنتائج مسح الثروة الحيوانية الذي أجري في العام 2013 والتي تندرج ضمن تعريف الحيازات الزراعية كالتالي: 33980 رأساً من الأبقار، 730894 رأساً من الأغنام، 215335 رأساً من الماعز، 2058 رأساً من الجمال، 32,5 مليون رأساً من الدجاج اللاحم (منها 994,6 ألف رأساً من الأمهات)، 1,8 مليون رأساً من الدجاج البياض، 546,4 ألف طير حبش، 19690 أرنباً و46226 خلية نحل. كما يوجد بالإضافة إلى هذه الأرقام عدداً كبيراً من الدواجن المنزلية وتشمل 258,9 ألف طير من الدجاج المنزلي، 285,6 ألف طيراً من الحمام، و5000 طيراً من الحبش، و29,1 ألف أرنباً و20 ألف طير فر، و29,7 ألفاً من الطيور الداجنة الأخرى[13].

يعتمد مربو المجترات (الأبقار، الاغنام والماعز) بشكل عام على نظام التربية المكثفة أو شبه المكثفة في تربية مواشيهم[14]. ويشتمل الإنتاج المكثف على تربية المواشي في مساحة ضيقة، حيث يتم إطعامها وسقيها وحلبها دون أن تخرج للرعي، وهذا هو النظام المعتمد بشكل أساسي بين مربي الأبقار (87%)، وبشكل أقل بشكل مربي الأغنام والماعز[15]. أما الإنتاج شبه المكثف (التقليدي) فيشمل اعتماد المواشي في التغذية على الرعي والتغذية المكملة بتقديم الأعلاف في الوقت نفسه. ويتطلب الإنتاج المكثف استثمار رأسمال أعلى في البنية التحتية والأنظمة الإدارية من نظام الإنتاج شبه المكثف، بالإضافة إلى حاجته لخبرات ومعارف تقنية عالية في إدارة المزرعة يفتقرها العديد من المزارعين، وخصوصاً الصغار منهم.

هناك نوعان من أنظمة الإنتاج في قطاع مشتقات الألبان، التقليدي والصناعي. يشمل النوع التقليدي مربي الأبقار الصغار والمتوسطين، الذين يبيعون منتجاتهم للمستهلكين على المستوى المحلي بصورة رئيسية، ومربي الأبقار الذين ينتجون حليب الأبقار الخام سنويًا.

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 13 مسلخًا للمجترات منها 8 في الضفة الغربية و5 في قطاع غزة، بالإضافة إلى 9 مسالخ للدواجن في الضفة ومسلخ واحد في غزه.

هذا ويعمل في قطاع الدواجن في الضفة الغربية 19 فقاسة و4 فقاسات في قطاع غزة. وبلغ عدد الصيصان التي أنتجتها هذه الفقاسات 64,524 مليون صوص في العام 2012 (منها 0.4324 مليون صوص بياض و64,0916 مليون صوص لاحم). ووصل عدد البيض المجهز للتفريخ 91.8617 مليون بيضة (1.1587 مليون بيضة صوص بياض و90.703مليون بيضة صوص لاحم)[16]. ووصل إجمالي الإنتاج من لحوم الدواجن 72680 طن خلال العام الزراعي 2012/2011[17].

تشكل التغذية إحدى التكاليف الرئيسية في إنتاج الثروة الحيوانية. فهي تحتل ما نسبته 75–85% من التكلفة الإجمالية لإنتاج الحليب، و55–65% من إجمالي التكاليف المرتبطة بالحيوانات المجترة الصغيرة. ويجري استيراد ما يزيد على 95% من علف الحنطة و85% من علف البروتين من إسرائيل لإطعام الضأن والماعز. كما يتم استيراد معظم المركزات العلفية والعلف الخشن (علف عالي السليلوز، مثل الكلأ والقش والحشيش) لإطعام ماشية اللبن من إسرائيل أيضًا. ولا يُعد توريد الأعلاف كافيًا لا من ناحية نوعيته ولا من ناحية كمياته. وقد تسبب الارتفاع المتواصل في أسعار الأعلاف على مدى السنوات الأخيرة في زيادة تكلفة الإنتاج، مما دفع العديد من المزارعين إلى بيع مواشيهم أو استخدام أعلاف ذات نوعية متدنية لإطعام مواشيهم (وذلك

12 الجهاز المركز للإحصاء، مسح الثروة الحيوانية 2013.
13 المصدر السابق.
14 تشير التربية المكثفة إلى تربية الحيوانات في المزارع ولا تخرج للرعي وتعتمد في تغذيتها بشكل كامل على تقديم الأعلاف بكافة أنواعها داخل الحظائر.
15 وزارة الزراعة، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة الحيوانية 2015–2018.
16 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Livestock-2012-E-%208.htm
17 وزارة الزراعة، استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015–2019

من قبيل خليط البروتين ذي النوعية الرديئة). ونتيجة لذلك، يؤدي الاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة إلى تراجع مستوى إنتاجية الثروة الحيوانية ورداءة نوعيتها.

2.7. الخدمات الزراعية

يتوفر للمزارع الفلسطيني العديد من الخدمات الزراعية، والتي تقدمها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص، تشمل هذه الخدمات الإرشاد الزراعي بمكوناته وعناصره المختلفة والتي تشمل التعليم والتثقيف الزراعي، والخدمات البيطرية، والأبحاث الزراعية، والتمويل الزراعي. بشكل عام، يعاني القطاع الزراعي من ضعف الخدمات الزراعية والتي تشكل بمجموعها عوامل معيقة للاستثمار في الزراعة وتضعف التنافسية والربحية الزراعية، وفيما يلي استعراض لأوضاع الخدمات الزراعية الرئيسية:

2.7.1. البحوث والتعليم الزراعي

يتولى مسؤولية اجراء البحوث الزراعية المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية (نارك) ممثلة بدوائره البحثية الخمسة ومحطاته للتجارب الزراعية وعددها سبعة محطات ، منها خمس محطات في الضفة الغربية واثنتان في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به كليات الزراعة الخمسة في كل من جامعة النجاح والخليل و الأزهر وفلسطين التقنية، وجامعة القدس المفتوحة، بالإضافة إلى شهادة البكالوريوس فان كليات الزراعة الخمسة تمنح شهادة الماجستير في بعض التخصصات. كما يوجد مدرستان ثانويتان زراعيتان هما مدرسة بيت حانون الزراعية في غزة ومدرسة العروب الزراعية في الضفة الغربية. اضافة الى تلك المؤسسات التعليمية فإن هناك وبعض المنظمات غير الحكومية التي تجري البحوث الزراعية مثل معهد القدس للبحوث التطبيقية (اريج)، ومركز أبحاث الاراضي.

يمتلك المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية (نارك) وكليات الزراعة ومراكز البحوث غير الحكومية مساحات واسعة نسبياً من الأراضي، ومحطات تجارب وتجهيزات أساسية، وبعض المعدات الحديثة والتي ساعد في الحصول عليها المشاريع الممولة من الدعم الخارجي. كما أن هذه الإمكانيات موزعة جغرافياً بشكل جيد. ومع هذا فهناك ضعف في التنسيق بين هذه المؤسسات؛ وبعض الازدواجية في البحوث التي يجري تنفيذها داخل هذه المؤسسات البحثية؛ كما أن المعدات والتجهيزات والمرافق البحثية تواجهها مشاكل في عمليات التجديد والصيانة. وتواصل الجامعات أبحاثها الاستكشافية والبحوث النظرية بمعزل عن كل من واقع المزارع الفلسطيني ونظام الإرشاد الوطني، وبدون أن يكون لها علاقة تنسيق مع مراكز البحوث الزراعية الوطنية. وكما تتأثر كل مكونات منظومة المعرفة بحقيقة تقلب الميزانية المرصودة للبحوث وبكون التمويل للأولويات البحثية بشكل غير مستدام.

وتخرج الجامعات وبرامج التدريب الزراعي العديد من الخريجين سنوياً، إلا أن هؤلاء الخريجين لا تتطابق مؤهلاتهم وقدراتهم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. كما أن الابحاث الأكاديمية، وإن كانت تلبي معايير الجودة عالمياً، إلا أن تدني تأثيرها يظل هو السمة الغالبة. كما تفتقر البلاد إلى مكتبة مرجعية وطنية للزراعة، مما يضعف القدرة على تقديم المشورة بشأن السياسات. ولسوء الحظ، تبقى الاستشارات في مجال السياسة الزراعية ضعيفة.

2.7.2. الإرشاد الزراعي والتدريب

تقدم وزارة الزراعة خدمات الإرشاد للمزارعين بشكل دوري ومباشر من خلال وحدات الإرشاد الموزعة على كافة المحافظات، كما يتم تقديم هذه الخدمات من خلال الشركات العاملة في مجال توريد مدخلات الإنتاج والتي تقوم بدورها بتوفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين كجزء من عملهم في المبيعات، هذا بالإضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني ضمن مشاريع التنمية الزراعية والتي عادة ما تكون محدودة النطاق والمدة. وتعتبر وزارة الزراعة والشركات العاملة في مجال توريد مدخلات الإنتاج أهم مصادر الإرشاد من وجهة نظر المزارعين.

وتشير الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الزراعي 2015-2018 إلى محدودية نطاق تغطية خدمات الإرشاد بشكل عام، ولا تتيح المجال -بأي حال من الأحوال- لتغطية جميع الحيازات الزراعية بشكل فعال، وخصوصاً إذا ما اعتبرنا أن الزيارة الفردية للمزارع هي أكثر أساليب المشورة شيوعاً، وأن محطات التجارب الزراعية لم تلعب دوارا فعالا في تقديم الإرشاد أو في الاستجابة إلى مشاكل المزارعين.

إن النقص في الأموال التشغيلية الكافية هي واحدة من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على كفاءة وفعالية خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي في فلسطين، حيث لا يتم تخصيص مصادر مالية كافية لضمان وصول المرشدين الزراعيين للمزارعين بالقدر الكافي، ناهيك عن نقص المخصصات المالية لأغراض التجارب أو المشاهدات الزراعية والتي تعتبر من أهم أدوات الإرشاد الزراعي.

2.7.3. الخدمات البيطرية

تضطلع الخدمات البيطرية بدور محوري في حماية الصحة الحيوانية وصحة الغذاء والصحة العامة. وتعتمد إنتاجية الثروة الحيوانية اعتمادًا كبيرًا على مدى توفر خدمات الرعاية الصحية الحيوانية التي تتسم بجودتها المتقدمة وعلى توفيرها للمواشي بصورة منتظمة، والذي تؤديه الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية (والذي يتم توفير الجزء الأكبر منه من قبل وزارة الزراعة)، والتي تشمل تحصين الحيوانات مجانا لمرض الحمى القلاعية والحمى المالطية و برسوم لامراض اخرى و توفير التشخيص السريري و المخبري و بشكل شبه مجاني لاهم الامراض الحيوانية و الامراض المشتركة، والقيام بالمسوحات المرضية و برامج المكافحة و الاستئصال لامراض مهمة مثل انفلونزا الطيور عالي الامراضية و كذلك متابعة المسالخ و الصحة العامة للمستهلكين عبر متابعة سلامة المنتجات الحيوانية و تتبع الحيوانات عبر برنامج الترقيم الوطني. وتقدم الخدمات البيطرية الحكومية في الضفة الغربية من خلال العيادات البيطرية التابعة لوزارة الزراعة بالإضافة إلى القطاع الخاص.

2.7.4. وقاية النبات

تلعب خدمات وقاية النبات دوراً حيوياً في حماية الإنتاج الزراعي النباتي وذلك من خلال تنفيذ اللوائح وتدابير الصحة النباتية التي تحول دون دخول وانتشار الآفات الزراعية إلى البلد، كما توفر هذه الخدمات كافة متطلبات التجارة الدولية والاتفاقيات ذات العلاقة بوقاية النبات والحجر الزراعي. كما أن وزارة الزراعة هي الجهة المختصة بتسجيل ورقابة وتنظيم كافة عمليات تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن. وتقوم وزارة الزراعة أيضاً بدور أساسي في تحديد الاستخدام الآمن للمبيدات والكيماويات وترشيد استعمالها وما لها من آثار مباشرة على الزراعة والبيئة وسلامة الغذاء. هذا ويقوم القطاع الخاص ببعض النشاطات الإرشادية في هذا المجال والتي تركز على الجوانب التسويقية منها.

2.7.5. التمويل الزراعي والريفي

يقدر الطلب سنويا على القروض الزراعية بحوالي 200 مليون دولار بينما يقدر المتاح منها بحوالي 30% فقط حيث إن نسبة كبيرة من التمويل الزراعي تأتي خلال التجار والوسطاء والاقتراض من الأقارب والمعارف، حيث لا زالت مؤسسات الإقراض والبنوك الفلسطينية تنظر إلى القطاع الزراعي كقطاع تعلو فيه المخاطرة. قامت الحكومة الفلسطينية في العام 2015 بإنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وذلك بموجب القرار بقانون رقم (8) لسنة 2015، لتكون الأداة والوسيلة الحكومة التي تساعد المزارعين الفلسطينيين والشركات الزراعية الفلسطينية في الحصول على القروض لإنشاء وتطوير المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج بما يتلاءم مع استراتيجية القطاع الزراعي التطويرية. ما تزال المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في طور الإنشاء والبناء وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية المختلفة لضمان تنفيذها لمهامها.

2.7.6. التامين الزراعي

نظراً لعوامل المخاطرة واللايقين العالية في العمل الزراعي، فان أنشطة التأمين الزراعي تصطدم بالعديد من المشاكل والمعوقات وأهمها ارتفاع كلفتها والتي تجعلها غير مجدية للمزارعين ضمن المعطيات والأسس التجارية البحتة. لقد قامت الحكومة الفلسطينية بإنشاء صندوق التأمينات ودرء المخاطر اعتمادا على القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 ليكون مؤسسة من المؤسسات الحكومية تختص في مجال إدارة المخاطر التي تعترض التنمية الزراعية في فلسطين والحد من آثارها من خلال توظيف كافة التدخلات والأدوات والأساليب للتخفيف من آثار الأضرار التي تلحق بالقطاع الزراعي، ولتمكين المزارعين الفلسطينيين لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية والسياسية التي تلحق بالقطاع من حين لآخر. على الرغم من إنشاء الصندوق بقرار من الحكومة الفلسطينية إلا أن الصندوق مازال بحاجة لتفعيل آليات العمل والتمويل ليتمكن من إنجاز المهام المناطة به حسب القانون.

2.7.7. التسويق الزراعي وخدمات ما بعد الحصاد

يوكل إلى الإدارة العامة للتسويق مجموعة من المهام التي تتعلق في ضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والدولية وذلك من خلال التركيز على مفهوم إنتاج ما يمكن تسويقه بدل تسويق ما يتم إنتاجه وحماية المنتج الوطني وتوفير المعلومات الاقتصادية والتسويقية إلى المستثمرين والمنتجين ووضع تدابير لتطوير الزراعات التصديرية. تساهم مجموعة من الشركات الخاصة الفلسطينية في تصدير المنتجات الزراعية المحلية إلى الخارج وخاصة دول الخليج وأمريكا وأوروبا كما تعمل مجموعة أخرى من الشركات المحلية وبعض التجار على تسويق المنتجات الزراعية في إسرائيل. تعمل العديد من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات واتحادات المزارعين والجمعيات التعاونية على تنظيم معارض وأيام تسويق ومهرجانات لتسويق المنتجات الوطنية مثل العنب والزيت والمشمش والمنتجات التعاونية والتمور والفقوس.

2.8. المؤسسات في القطاع الزراعي

2.8.1. الاطار القانوني للزراعة

يشكل قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003 وتعديلاته لسنة 2005 الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم العمل في القطاع الزراعي بالإضافة إلى العديد من الأنظمة الزراعية التي تم إقراراها بعد إصدار قانون الزراعة، وقد تم إصدار عدد من الأنظمة والقوانين خلال الفترة السابقة وهي: نظام مبيدات الآفات الزراعية، نظام منع تهريب المنتجات النباتية، نظام الأعلاف، نظام ترقيم وتسجيل وتتبع الحيوانات، نظام المستحضرات البيطرية، نظام مراقبة صحة الحيوان و نظام الحجر البيطري، قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقانون مؤسسة الإقراض الزراعي. كما تم إقرار نظام المركز الوطني للبحوث وتبقى الحاجة ماسة لإعداد العديد من الأنظمة والتعليمات لاستكمال الإطار القانوني، وغني عن القول إن إنفاذ التشريعات لا يقل أهمية عن إصدارها. ومن القوانين والأنظمة التي عرضت على مجلس الوزراء وهي قيد الإقرار: مشروع قانون المجالس الزراعية التخصصية بالإضافة إلى تعديل بعض الأنظمة المقرة ومنها (نظام الحجر الزراعي تم الاستعاضة عن تعديله بإعداد مشروع قانون خاص للصحة النباتية،...)، وهناك مجموعة من الأنظمة قيد الإعداد أو التعديل وهي نظام أسواق المواشي والدواجن، نظام المخصبات الزراعية، نظام السلامة الحيوية، تعديل على نظام منع تهريب المنتجات النباتية، نظام المسالخ، تعديل قانون الزراعة، نظام مزارع الدواجن.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة التشريعية الفلسطينية تعاني من قدم مجموعة من القوانين وارتباطها بحقب زمنية مضت على فلسطين سواء في حقبة الحكم العثماني أو الانتداب البريطاني أو حتى فترة الاحتلال الإسرائيلي والتي ما زال بعضها ساري لغاية الآن وقد تشكل إعاقة لعمليات التطوير والتنمية في القطاع الزراعي. كما ويجب تطوير القوانين الفلسطينية في حالة الانضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية بشكل يزيل التعارض بين تلك القوانين والمنظومة التشريعية الوطنية.

لقد شكل اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين -ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية- كدولة مراقبة غير عضو في منظومة الأمم المتحدة في تشرين ثاني 2012، نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي وفي نظرة المجتمع الدولي لفلسطين والفلسطينيين. الأمر الذي مكن دولة فلسطين من الانضمام إلى المنظومة الدولية من خلال المؤسسات والمنظمات والمعاهدات الدولية. هذا وتجدر الإشارة إلى ان انضمام فلسطين إلى مجموعة من المنظمات والمعاهدات الدولية تؤثر في أعمال القطاع الزراعي منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والتي تهدف إلى تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، كما وانضمت فلسطين خلال العام 2015 لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اتفاقية التنوع الحيوي للعام 1992 وبروتوكول كارتاخينا حول السلامة الحيوية للعام 2000، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي للعام 1992، اتفاق باريس حول اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستعمالات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية للعام 1997. هذا وتجدر الإشارة إلى وجود أكثر من 20 منظمة ومعاهدة دولية يعتبر الانضمام لها من أولويات العمل الحكومي في المرحلة القادمة وذلك حسب تقرير دائرة شؤون المفاوضات حول المنظمات والمعاهدات المرتبطة بالقطاع الزراعي في العام 2015.

وهذا وقد بلغت الموازنة الجارية لوزارة الزراعة للعام 2016 حوالي 105 مليون شيقل مقسمة بين الرواتب والأجور، النفقات التشغيلية، النفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى حوالي 24 مليون شيقل مشاريع تطويرية. وفي هذا السياق، فقد عانت وزارة الزراعة تاريخياً من ضعف في مخصصاتها المالية، وهو ما حد ولا يزال من قدرة الوزارة على تنفيذ خططها التطويرية والارتقاء بخدماتها بالشكل الذي تطمح له، بما في ذلك تنسيق جهود تنمية القطاع الزراعي بكفاءة وفعالية.

2.8.2. وزارة الزراعة

تعتبر وزارة الزراعة الجسم الحكومي الرئيسي الذي يقود عمليات التنمية والتطوير للقطاع الزراعي، وهي مسؤولة عن تشكيل المظلة التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في توجيه أنشطة الدعم والتطوير في القطاع الزراعي من خلال تنفيذ خطط التنمية الحكومية في المجال الزراعي. يعمل في وزارة الزراعة ما يقارب (1710 موظفاً) في مختلف التخصصات الفنية والإدارية موزعين بين المحافظات الجنوبية (472 موظفاً) والمحافظات الشمالية (1238 موظفاً من ضمنهم 440 موظفاً يعملون على نظامي العقود والمياومة) وذلك ضمن هيكل وظيفي هرمي قطاعي يقوده وزير الزراعة.

2.8.3. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية

لقد قامت الحكومة الفلسطينية بإنشاء صندوق التأمينات ودرء المخاطر اعتمادا على القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 ليكون مؤسسة من المؤسسات الحكومية تختص في مجال إدارة المخاطر التي تعترض التنمية الزراعية في فلسطين والحد من آثارها من خلال توظيف كافة التدخلات والأدوات والأساليب للتخفيف من آثار الأضرار التي تلحق بالقطاع الزراعي، ولتمكين المزارعين الفلسطينيين لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية والسياسية التي تلحق بالقطاع من حين لآخر. على الرغم من إنشاء الصندوق بقرار من الحكومة الفلسطينية إلا أن الصندوق مازال بحاجة لتفعيل آليات العمل والتمويل ليتمكن من إنجاز المهام المناطة به حسب القانون.

2.8.4. المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي

قامت الحكومة الفلسطينية في العام 2015 بإنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وذلك بموجب القرار بقانون رقم (8) لسنة 2015، لتكون الأداة والوسيلة الحكومة التي تساعد المزارعين الفلسطينيين والشركات الزراعية الفلسطينية في الحصول على القروض لإنشاء وتطوير المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج بما يتلاءم مع استراتيجية القطاع الزراعي التطويرية. ما تزال المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في طور الإنشاء والبناء وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية المختلفة لضمان تنفيذها لمهامها.

2.8.5. الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة

هناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي تلعب أدوارا أساسية في تطوير وتنظيم وتوفير الخدمات للقطاع الزراعي، ولا يمكن تحقيق أهداف تنمية وتطوير القطاع الزراعي بمعزل عنها، حيث ان السياسات والاستثمارات التي تقع ضمن نطاق صلاحية هذه الوزارات والمؤسسات لها بالغ الأهمية في انجاح سياسات وبرامج ومبادرات تطوير القطاع الزراعي. ومن أهم هذه المؤسسات التالي: سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، صندوق الاستثمار الفلسطيني بشركاته المختصة في الاستثمار في القطاع الزراعي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي وهيئات الحكم المحلي، وزارة المالية والتخطيط، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة الداخلية، المحافظات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (بكدار)، سلطة الأراضي، مؤسسة المواصفات والمقاييس، هيئة تشجيع الاستثمار. وتمارس تلك المؤسسات أنشطتها من خلال مقراتها الرئيسية في مدينة رام الله وفروعها ومديرياتها المنتشرة في كافة الأراضي الفلسطينية حيث يوجد لمعظمها تمثيل في المحافظات والمدن الرئيسية.

2.8.6. القطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية، وتنظيمات المزارعين

لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والبالغ عددها حوالي 35 منظمة أدوارا أساسية في التنمية الزراعية قبل وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها وبخبرتها الطويلة التي تمكنها من التعامل مع المتغيرات. وتلعب مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي دورا تكامليا مع وزارة الزراعة، بما في ذلك موائمة مشاريعها مع استراتيجيات الوزارة وسياساتها وتقديم خدمات فنية محددة للوزارة في تنفيذ أنشطة بعض المشاريع التطويرية مثل استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية وأنشطة الحصاد المائي.

كما تلعب مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المزارعين دوراً رئيسيا في سلسلة الانتاج الزراعي وفي الاستثمار في القطاع الزراعي، فضلاً عن تقديمها لخدمات الأعمال المختلفة التي يحتاجها المزارعين في مراحل الانتاج وما بعد الحصاد. والقطاع الخاص هو اللاعب الوحيد في قطاع التصنيع الغذائي وإضافة القيمة والتسويق المحلي والخارجي. وبالتالي، فإن التنسيق مع وإشراك القطاع الخاص وتنظيمات المزارعين وحثهما على الاستثمار في القطاع الزراعي تشكل أركاناً أساسية في جهود تنمية القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية. وتشمل مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة المباشرة مع القطاع الزراعي المؤسسات التالية: غرف التجارة والصناعة والزراعة المنتشرة في كافة المحافظات واتحادها العام الذي يتخذ من مدينة رام الله مقراً له، اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطيني، مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، شركات التسويق والتصدير الزراعي، مجلس الشاحنين الفلسطينيين، المعاصر، وشركات المدخلات الزراعية، بما فيها المشاتل. أما منظمات المزارعين فتضم اتحاد المزارعين، واتحاد الفلاحين، واتحاد الجمعيات الزراعية الفلسطيني، والجمعيات التعاونية الزراعية. كما تشمل مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المزارعين المجالس الزراعية السلعية العشرة والتي تم تشكيلها استناداً إلى المادة الأولى من قانون الزراعة المعدل رقم (11) لسنة (2005) وبموجب أنظمة خاصة صنفتها كمؤسسات شبه حكومية، وهذه المجالس تؤطر كافة أصحاب العلاقة بالسلع المذكورة. والعمل جار حاليا على إعداد مشروع قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية بهدف تنظيم عمل هذه المجالس بشكل يضمن استدامتها وتنظيم أعمالها.

2.8.7. شركاء التنمية من المؤسسات الأجنبية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك من خلال ترتيبات تقوم على المشاريع. وتنفذ هذه المشاريع في العادة إما عن طريق مؤسسات السلطة كوزارة الزراعة وسلطة المياه وبكدار، أو عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات غير الحكومية الأجنبية والمسجلة في فلسطين.وبالرغم من ما ذكر سابقاً فيما يتعلق بالتنسيق القطاعي وعبر القطاعي، تشكل مجموعة عمل القطاع الزراعي آلية هامة لتنسيق جهود أصحاب العلاقة المباشرين في العمل الزراعي حيث تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية، المانحين والمنظمات والمؤسسات الدولية

3. تحليل الوضع: التقدم المحرز في استراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٦ والعوامل المؤثرة على تطور القطاع الزراعي والقضايا ذات الأولوية

لقد عمل الشركاء في القطاع الزراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية وبناءاً على توجيهات الحكومة الفلسطينية خلال دورة الاستراتيجية 2014 – 2016 على تبني نهج الإدارة المرتكزة على النتائج والأثر، هذا النهج الذي يربط جميع العمليات الإدارية بتحقيق الغايات من تنفيذ الأعمال والتدخلات المختلفة، وقام الشركاء بتطوير أدوات إدارة المعرفة في القطاع الزراعي من قواعد بيانات، وبناء القدرات لدى المؤسسات في تنمية وتطوير مهارات وقدرات الإدارة بالنتائج. على الرغم من مجموعة النشاطات والتدخلات في هذا الجانب، إلا أنها لم تحقق جميع النتائج المخططة خلال الفترة التي شملتها الاستراتيجية، وهذا ما يستعرضه الجزء التالي استناداً إلى التقرير الذي صدر عن عملية مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي 2014-2016.

3.1. ماذا تحقق وماذا لم يتحقق من استراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٦: إطار مرجعي لتحديد الرؤيا والاهداف الاستراتيجية

لقد صممت استراتيجية القطاع الزراعي 2014-2016 لتوجه برامج ومشاريع ومبادرات التنمية الزراعية نحو تحقيق « زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على المنافسة محلياً وخارجياً وتساهم بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي وارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه وسيادته على موارده وصولا إلى بناء الدولة». هذا وقد حددت الاستراتيجية القطاعية أربعة أهداف استراتيجية ووضعت أولويات سياساتية لكل من هذه الأهداف

الأهداف الاستراتيجية وأولويات السياسات كما وردت في استراتيجية القطاع الزراعي 2014-2016

الهدف الاستراتيجي	الأولويات السياساتية
الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد عُزز	تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة «ج»
	إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي
	دعم وحماية الفئات المهمشة، وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء البدو
	توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية والوطنية
الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام	تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية
	الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي
	التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية
الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي قد تحسنت	دعم التحول إلى أنظمة الانتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الانتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية
	توجيه الانتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق
الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات واطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة	تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية
	تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة (رجالاً ونساءً)
	تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والإبداع في الزراعة
	تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي
	تنظيم أنظمة الإقراض والتمويل الريفي ودرء المخاطر

أشارت عملية المراجعة الاستراتيجية إلى أن عدد المشاريع التي نفذت أو كانت تحت التنفيذ خلال فترة الاستراتيجية بلغ 42، منها ما لا يقل عن خمسة مشاريع ستمتد فترة تنفيذها إلى العام 2018. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذت في إطار الاستراتيجية 132.47 مليون دولار أمريكي، واستهدف أكثر من نصف المشاريع (51%) مناطق الضفة الغربية، في حين استهدفت 15% منها مناطق قطاع غزة، و34% جرى تنفيذها في كلا المنطقتين. تلخص الفقرات التالية الإنجازات المحرزة مقابل الأهداف الاستراتيجية الأربعة المذكورة أعلاه، وتناقش العوامل التي أثرت على الأداء ايجاباً وسلباً.

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد عزز

قامت وزارة الزراعة بالتعاون مع شركاء التنمية المختلفين بإعادة تأهيل الأراضي والمصادر المائية حيث شمل ذلك استصلاح وتأهيل 18،5 ألف دونم من الأراضي الزراعية، وشق وتأهيل 640 كم من الطرق الزراعية، وتوفير ما يقارب 4،7 مليون متر مكعب من المياه لأغراض الزراعة من خلال بناء وإعادة تأهيل 300 بئر جوفي و800 بئر جمع، وتوفير 1،5 مليون شتلة حرجية ورعوية لزراعة ما يقارب 2000 دونم، ونصف أنشطة التأهيل هذه تمت في المناطق المسماة «ج». كما تم تقديم الدعم الطارئ لمئات العائلات في هذه المناطق والتي تعرضت بيوتها ومزارعها وحظائرها ومصادر رزقها للاعتداءات الاسرائيلية، حيث شمل هذا الدعم تقديم خدمات الدعم القانوني، وإعادة بناء وتأهيل حظائر الحيوانات والمزارع التي تم تدميرها، والتنسيق مع الجهات المختلفة لتوفير المأوى والتعويضات للمزارعين الذين تعرضت بيوتهم للهدم.وقامت وزارة الزراعة إبان الحرب الإسرائيلية على غزة وبالتعاون مع شركاءها المحليين بتقييم شامل للأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الحرب، وتم الاعتماد على هذا التقييم في إعداد الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار فى قطاع غزة. هذا وقد قامت وزارة الزراعة وشركاءها بتنفيذ عدد من المشاريع لإعادة إعمار وتأهيل ما تم تدميره من أراض ومنشآت في القطاع الزراعي في قطاع غزة، وشملت هذه المشاريع إعادة استصلاح وتأهيل 25 ألف دونم من الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل 80كم من الطرق الزراعية، وإعادة بناء عيادتان بيطريتان تم تدميرها، وإعادة تأهيل 500 بيت بلاستيكي و130 بركة زراعية، بالإضافة إلى توزيع 750 ألف شتلة لإعادة زراعة الأراضي التي تم تخريبها أو تدميرها.

تم التركيز على تكثيف أنشطة الإرشاد والتدريب لصالح صغار المزارعين في الفئات المهمشة والضعيفة، حيث استفاد من هذه الأنشطة أكثر من 400 مزارع. أضف إلى ذلك بناء 15 بركة زراعية بسعة أجمالية قدرها 20 ألف متر مكعب في مناطق الأغوار، وتأهيل 13 بئر زراعي وتمديد خطوط مياه ناقلة بطول 55 كم في عدد من المناطق المهمشة. ويقدر عدد المستفيدين من هذه الأنشطة نحو 300 ألف مواطن، نصفهم من النساء.

وبالرغم من أن الانجازات المذكورة تؤشر إلى حصول تقدم باتجاه تحقيق غايات تعزيز صمود المزارعين، إلا أنه مازال هنالك الكثير مما يلزم عمله لدعم صمود المزارع الفلسطيني وتثبيته في أرضه وتمكينه من تحسين سبل عيشه ومصادر رزقه من الزراعة، وخصوصاً في ظل استمرار الاعتداءات والسياسات الاسرائيلية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة مما يفاقم في تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبشكل مختصر فإن صمود المزارعين والمزارعات وتمسكم في الأرض هو مثابة أولوية وطنية وسياسة عليا للزراعة تتداخل مع جميع محاور التنمية الزراعية وخاصة تحسين الخدمات للمزارعين وتطوير التشريعات والإدارة في القطاع وتعزيز الإنتاج والإنتاجية وأخيرا تنمية واستدامة الموارد الطبيعية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام

تركزت نشاطات التطوير الموجهة لزيادة كفاءة واستدامة الموارد الزراعية خلال الأعوام 2014-2016 في زيادة المساحات المزروعة في المحاصيل ذات الجودة العالية، وزيادة رقعة المراعي والغابات، و إرشاد وتدريب المزارعين على الأساليب السليمة

في إدارة المصادر الزراعية، وخصوصا في ترشيد المياه، وفي تطوير مصادر المياه واستخداماتها في الزراعة. فبالإضافة إلى الإنجازات الكمية في مجالات تأهيل الأراضي والآبار التي ذكرت في إطار استعراض إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول، فقد تم إعداد دليل إجراءات استخدام المياه العادمة المعالجة في ري المزروعات ودليل خاص لإجراءات ترخيص واستخراج وحفر وإعادة تأهيل الآبار. كما قامت وزارة الزراعة وشركاء تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالمشاركة في تطوير استراتيجية التكيف المناخي وخطة العمل، وبالمشاركة أيضا في اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر. واستمرت وزارة الزراعة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة في جهودها الرامية للتقليل من انكشاف المزارعين للتغير المناخي، حيث قامت بتطوير قدرات مرشديها في هذا المجال وتنفيذ مئات ساعات الإرشاد والتدريب في مجالات إدارة رطوبة التربة في مناطق الزراعة البعلية، وإدخال أساليب حديثة لحصاد المياه، وتوعية المزارعين بضرورة التحول لنظم الزراعة الأكثر مقاومة للجفاف.

ومع هذا، خلصت المراجعة الاستراتيجية إلى ما تم انجازه في إطار السعي نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لم يرتقي للمستوى المطلوب حيث ان معظم غايات مؤشرات الأداء تم تحقيقها بشكل جزئي فقط. فلم يتم استصلاح سوى نصف المساحة التي جرى التخطيط لها، وثلثي مسافات الطرق الزراعية التي جرى التخطيط لشقها وتأهيلها، وجزء يسير جداً من كميات المياه التي كان مخططاً توفيرها. هذا كله في حين زادت الحاجة للاستصلاح والإنتاج الزراعي لمواكبة النمو في الطلب نتيجة للنمو السكاني، بالإضافة إلى تفاقم مشاكل قطاع المياه بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وتعود أسباب محدودية الانجاز بشكل أساسي الى عدم توفر المصادر المالية اللازمة وفي الوقت المناسب، وتأخر عمليات التنفيذ نتيجة لعدم الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من السلطات الإسرائيلية، ومحدودية برامج بناء القدرات في جوانب التخطيط والإرشاد في القضايا المرتبطة بالتكيف مع التغير المناخي.

ومما لا شك فيه أنه ما زال هناك حاجة كبيرة لتأهيل واستصلاح الأراضي وموارد المياه، بما في ذلك شق واستصلاح الطرق الزراعية وتأهيل المناطق الرعوية اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية. وفي ذات السياق، ما زالت الحاجة موجودة لتكثيف العمل من أجل تنفيذ استراتيجية التكيف المناخي وخطة العمل ولتقديم المساعدة الفنية في هذا المجال، مما يتطلب توفير التمويل والمصادر البشرية اللازمة لهذا الأمر.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي قد تحسنت

أولت العديد من المؤسسات جل اهتمامها في تحسين ظروف الإنتاج والتنافسية في العديد من القطاعات خلال الفترة 2014-2016 وذلك انسجاما مع سياسة الحكومة الفلسطينية في توجيه جهود التنمية نحو زيادة النمو الاقتصادي، بما في ذلك زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الفلسطينية وزيادة حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية. وقد استفاد القطاع الزراعي من هذه التوجهات حيث نفذت وزارة الزراعة وشركاءها المحليين والدوليين عدداً من البرامج والمشاريع التي هدفت إلى تطوير الانتاج الزراعي من خلال دعم الاستثمار في أنظمة الانتاج المكثف وشبه المكثف، وتشجيع زيادة الانتاج أفقياً وتحسين آليات عمل الأسواق وعلاقات المنتجين في سلاسل القيمة الزراعية بالاعتماد على مناهج تطوير الأسواق. وفي حين أنه لا يمكن الحكم بعد على معظم هذه البرامج كونها ما زالت في مراحلها الأولى، إلا أن عدداً منها قد حقق نتائج أولية جديرة بالاهتمام والتقييم في مجالات زيادة وتحسين جودة الانتاج وفتح قنوات تسويقية جديدة لصالح صغار المنتجين.

في ما يتعلق بدعم التحول إلى أنظمة الانتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة، تركزت جهود شركاء التنمية في تشجيع وتحفيز المزارعين لزراعة أصناف جديدة واعتماد أساليب انتاج جديدة تحسن من الانتاج والانتاجية وذلك من خلال توزيع بعض مدخلات الانتاج والإرشاد والتوعوية والتثقيف حيث نفذت المئات من هذه الأنشطة. لم تتمكن عملية المراجعة الاستراتيجية من التحقق مما إذا كان لهذه التدخلات أثر ملموس على تحسين الإنتاج والإنتاجية وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة لذلك، إلا ان هنالك دلائل قولية تؤشر إلى التحسن في الإنتاج والإنتاجية لدى المزارعين الذين تم استهدافهم وهو ما يتطلب المزيد من المراقبة والتقييم. وبأي حال، ما زال هنالك الكثير الواجب عمله لتحقيق التحول في نظم الزراعة المتبعة، وخصوصاً في الجوانب المتعلقة بإيجاد وتقوية علاقات التسويق وتصميم الحوافز الملائمة وتوفير المعلومات السوقية التي تشجع عملية التحول، حيث أن قليلاً من الانجاز قد تم على هذه الأصعدة لقلة الانتباه لها.

وقد عملت وزارة الزراعة وشركاءها أيضاً على توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين التنافسية في تلك الأسواق، إذا تم أعداد وتنفيذ النظام المحوسب للترقيم الوطني للثروة الحيوانية، وهو ما أرسى قاعدة المعلومات الأساسية حول الثروة الحيوانية في فلسطين وزاد من قدرات القطاع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية لتطوير أسواق الألبان واللحوم المحلية. كما تم توزيع أكثر من 2 مليون شتلة أشجار مثمرة ذات القيم التنافسية والاقتصادية العالية مثل النخيل والأفوكادو والمانجا والجوافة والعنب اللابذري وأصناف مختلفة من اللوزيات والنباتات الطبية. واستمرت وزارة الزراعة في جهودها بدعم وتشجيع التسويق الزراعي والرقابة على الأسواق والمعابر حيث أصدرت مئات أذونات الاستيراد الخاصة بالبذور والأسمدة والمبيدات والمنتجات الحيوانية وغيرها، وتابعت وسهلت تصدير آلاف الأطنان من المنتجات الزراعية من خلال شركات القطاع الخاص بما في ذلك لإصدارها الشهادات الصحية الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية. وقامت الوزارة وبالتعاون مع شركائها بتحديث وتطوير الموارد البشرية والمعدات وإجراءات الجودة في المختبرات الوطنية بما يشمل المختبرات البيطرية ومختبري صحة وسلامة الغذاء والمركز الوطني للبحوث الزراعية، وهو ما زاد الطلب على الفحوصات بثلاثة أضعاف. كما طورت النسخة الأولى من دليل الرقابة على الجودة حسب مواصفات أيزو 17025 للمختبر البيطري المركزي، وأنشأت وحدة بحوث خاصة بزيت الزيتون، واستمرت في العمل على تطوير القدرات فميا يتعلق بأنظمة الصحة والصحة النباتية.

وبالرغم من هذا كله، فما زال الكثير من العمل مطلوباً ليتحقق هدف التحول نحو الزراعات المكثفة وشبه المكثفة في المحاصيل ذات القيم العالية والتنافسية، والقادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن ما تم تحقيقه من حيث الكم ما هو إلا بداية لعملية تحول طويلة الأمد. واقتصر الانجاز بشكل كبير أيضا على قطاع الانتاج النباتي، على حساب الإنتاج الحيواني والذي تكثر فيه فرص زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال تدعيم القدرات الوطنية في مجال إنتاج الأمهات وتشجيع وتحفيز التحول لنظم الإنتاج المكثف والمغلق، وبناء قدرات المربين لتبني نظم وأساليب إدارة المزرعة الحديثة. ولعل أهم أسباب محدودية الإنجاز غير المرتبطة في سياسات وإجراءات الاحتلال الاسرائيلي والتي تعدد ذكرها سابقا هي ضعف التمويل والتنسيق بين شركاء التنمية، وقلة الانتباه لضرورة معالجة أوجه القصور في العلاقات الاقتصادية في نظم السوق المختلفة والتي تحول دون تطوير الإنتاج والإنتاجية مثل علاقات التمويل البينية في سلاسل القيمة وغياب التماثل في المعلومات السوقية عند أطراف الانتاج المختلفة. أضف إلى ذلك،محدودية الخبرات الفنية التي تم توفيرها لدعم عملية التحول كماً ونوعاً، وعدم ايجاد الحوافز الكافية لإكساب عملية التحول الزخم اللازم لتحقيق نتائج ملموسة على المستوى الوطني.

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات واطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة

قامت وزارة الزراعة وبالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين بتحقيق عدد من الإنجازات على صعيد تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية. شملت هذه الانجازات متابعة استكمال القوانين والأنظمة الزراعية بما يشمل المصادقة على النظام الخاص بالترقيم الوطني للثروة الحيوانية، ونظام المنتجات البيطرية، وقانون الإقراض الزراعي، ونظام مركز البحوث الزراعية، بما في ذلك مقترحاً لتعديل نظام منع تهريب المنتجات النباتية. كما قامت وزارة الزراعة باستكمال الأنظمة الخاصة بتداول المبيدات الزراعية. وقادت الوزارة أيضاً عمليات تخطيط وطنية لقطاعي الزيتون والثروة الحيوانية، وللقطاعات الفنية المتمثلة بالإرشاد والبحوث الزراعية، نتج عنها خطط استراتيجية لهذه القطاعات.

أما على صعيد تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في القطاع الزراعي، فكان الانجاز الأكبر على مستوى الإرشاد والتثقيف المقدم لفائدة المزارعين والذي جرى نقاشه سابقا. أما على مستوى تدريب كوادر وزارة الزراعة فكان الإنجاز محدوداً حيث اقتصر على عدد بسيط من الورش التدريبية والزيارات التعليمية التي نفذت في إطار مشاريع ممولة واستفاد منها عدد محدود من طاقم الوزارة. وفي سياق متصل، على صعيد تحسين الخدمات الزراعية، تم تأسيس صندوق التأمينات الزراعية ودرء المخاطر وذلك لتقديم خدمات التأمين الزراعي الذي طالما طالب به المزارعون، والمصادقة على قانون الإقراض الزراعي واللوائح الداخلية الخاصة بالتأمين الزراعي.

ومن الإنجازات المهمة التي تمت على مستوى تحفيز الاستثمار وتحسين العلاقات بين القطاع العام والخاص، فقد تم إعادة تفعيل المجالس الزراعية بما ينسجم مع متطلبات تحسين حوكمة القطاعات الزراعية المختلفة وتحسين آليات تواصل أطراف

الانتاج فيها بما يخدم صغار المنتجين. وتم أيضاً تعديل قانون تشجيع الاستثمار ليستثني القطاع الزراعي من ضريبة الدخل.

بشكل عام، خلصت المراجعة الاستراتيجية إلى أن الانجازات التي تمت على صعيد البيئة المؤسساتية/التمكينية وعلى قطاع الخدمات في القطاع الزراعي هو أيضاً لم يرتقي لمستوى التغيير الواجب إحداثه لرفد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأولى ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي كانت متوقعة وجرى ذكرها سابقاً. فجاءت الانجازات مركزة في المجالات ذات العلاقة بالأنظمة وبالتشكيلات المؤسساتية، والتي، بالرغم من أهميتا البالغة، تبقى غير قادرة على إحداث أي تغيير في ظل غياب الوسائل والأدوات التنفيذية. فلا زالت معظم الأنظمة التي تم إقرارها بحاجة إلى إجراءات وآليات لتنفيذها، كما أن المؤسسات التي تم تشكيلها ما زالت في مراحل بناءها الأولى ولا زالت تفتقر إلى المصادر البشرية. كما أن ما تم انجازه من تفعيل للمجالس الزراعية يحتاج البناء عليه من خلال تحديد أدوار هذه المجالس والغاية منها ووضع الأنظمة الخاصة بأعضائها وعمليات اتخاذ القرار فيها، ويستحسن أن يتم ذلك بناء على استقاء الدروس المستفادة من التجارب العالمية والإقليمية في هذا المجال. ومن هنا يمكن القول أن هناك المزيد مما يمكن ويجب عمله على صعيد تحسين الخدمات، إذا اقتصر الإنجاز على هذا الصعيد على بعض التحسينات في خدمات الفحوصات الزراعية والبيطرية وعلى قدرات بعض كوادر القطاع الزراعي نتيجة للتدريب، ولم يشمل التحسين محتوى الخدمات نفسها وطريقة تقديمها.

3.2. العوامل المؤثرة على تطوير وتنمية القطاع الزراعي

تلعب مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والقانوني دوراً داعماً للجهود الوطنية الهادفة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي، وتلعب نفس العوامل او عوامل أخرى دوراً معاكساً للجهود الوطنية في هذا المجال. أما أهم العوامل التي لعبت دوراً مسانداً لجهود تطوير القطاع الزراعي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة والتي يتوقع أن يستمر تأثيرها الايجابي على جهود التطوير في السنوات القادمة فهي:

- الثقافة المجتمعية بأهمية الأرض والقناعة بأن استغلال الأرض لأغراض الزراعة هو عنصر أساسي في تثبيت الحق فيها وحمايتها من المصادرة ساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرتبطة بالهدف الأول.
- توجهات وبرامج وزارة الزراعة والمجتمع المدني وبعض المؤسسات الدولية والجهات المانحة الإيجابية باتجاه دعم المناطق المهمشة، والمناطق المصنفة «ج» وقطاع غزة ودعم صمود المواطنين فيها، حيث ساهمت هذه التوجهات بشكل كبير في تحقيق النتائج المرتبطة في هذا المناطق والتي تم استعراضها سابقاً.
- وجود مزارعين ومنتجين رياديين ومستعدين لتجربة وتبني التقنيات الزراعية التي تم نشرها كان له أثر كبير في الإنجازات التي تمت على صعيد تحسين الإنتاج والإنتاجية، وإن كانت الدلائل على حجم هذه الإنجازات محدودة نسبياً.
- تدني نسب الأمية بين المزارعين وامتلاكهم للخبرات الزراعية الجيدة نسبيا وإدراكهم لأهمية تطوير التقنيات الزراعية لتحسين سبل عيشهم والمردود الذي يتأتونه من الزراعة سهل عمليات الإرشاد والتثقيف ونشر التقنية.
- حاجة المزارعين لتحسين إنتاجهم وتقليل تكلفة الإنتاج لديهم ورغبتهم في معرفة السبل التي تمكنهم من ذلك ساهم هو أيضاً في تبني المزارعين لعدد من التقنيات والأساليب الزراعية التي تم نشرها والتوعية حولها.
- وجود قطاع خاص قوي ويمتلك المصادر والاهتمام اللازمين لتطوير أداءه وتحسين موقعه في السوق المحلي والإقليمي والدولي.
- وجود مؤسسات مجتمع مدني لديها الخبرات الفنية والمعرفة والعلاقات لتحديد الاحتياجات الطارئة والتطويرية وتنفيذ المشاريع التي تستجيب لها.
- وجود مؤسسات مانحة مهتمة بتطوير القطاع الخاص والأسواق ولديها القناعة بأن القطاع الزراعي هو أحد أهم مكونات التنمية الاقتصادية في فلسطين.

أما العوامل التي كان لها أثر سلبي على مستوى إنجاز الأهداف والتي يتوقع أن يستمر تأثيرها المعاكس لتطور القطاع الزراعي في المدى المنظور فهي مبينة في الجدول التالي، والذي يبين أيضاً التدابير الممكن اتخاذها للتعامل معها:

العامل	التأثيرات المعاكسة لتطور القطاع الزراعي	التدابير المؤسساتية
1.استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته	1. استمرار السياسات التي تؤدي الى فقدان مصادر الرزق والتهجير القسري من المناطق المسماة «ج» كهدم البيوت والحظائر ومصادرة المعدات الزراعية. 2. السيطرة على المناطق المسماة «ج» وتقييد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحركة ومشاريع البنية التحتية فيها. 3.عدم استصدار أي رخص للبناء أو لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الزراعية في المناطق المسماة «ج» 4. استمرار أو تعميق الحصار المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المناطق الحدودية والتقليص المسافات المسموحة للصيد البحري. 5. استمرار سياسة منع استيراد مدخلات الانتاج ذات الاستخدام المزدوج والتي تعتبر أساسية في تحقيق التحول في الانتاج والانتاجية	1. سيتم تخصيص مصادر مالية لأغراض الطوارئ. 2 ستعمل وزارة الزراعة وبشكل دائم على حصر الأضرار التي تسببها السياسات والاجراءات ولاعتداءات الإسرائيلية، وستعمل مع وزارة الخارجية على وضعها أمام المجتمع الدولي ومطالبته بالإيفاء بالتزاماته بتوفير الحماية للمزارع الفلسطيني. وسيتم طلب المساعدة الفنية بهذا الخصوص من مؤسسات الأمم المتحدة صاحبة الاختصاص. 3. ستعمل تحالفات ومنتديات مؤسسات المجتمع المدني على رصد وتوثيق الانتهاكات واستخدامها في حملات مناصرة دولية.
2.ضعف التمويل المخصص للقطاع الزراعي	1. قلة المخصصات المالية للمشاريع التطويرية في القطاع الزراعي. 2. قلة المخصصات المالية التشغيلية لإدارة القطاع الزراعي	1. أن تقوم وزارة الزرعة بوضع أولويات لأهدافها وانشطتها في حال حاجتها لخفض مستوى نشاطاتها التطويرية. 2. العمل على زيادة مخصصات القطاع الزراعي ضمن موازنة الحكومة الفلسطينية 3. تفعيل دور مجموعة العمل القطاعية في حشد التمويل الخارجي المخصص لتطوير القطاع الزراعي.
3.النظرة للقطاع الزراعي بانه قطاع محدود الجدوى	1. خروج المزارعين من القطاع، و/أو تراجع الاهتمام بالأرض والموارد الزراعية الأخرى 2. عدم توجه الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة	1. العمل على ابراز قصص نجاح في القطاع الزراعي. 2.إبراز أهمية العمل الزراعي من خلال تفعيل حملات التوعية المجتمعية مع التركيز على استهداف الشباب والشابات. 3. تحفيز الشباب للاستثمار في الزراعة من خلال العمل مع مؤسسات الإقراض ومؤسسات خدمات الأعمال ومدخلات الانتاج لتوفير الخدمات اللازمة لهؤلاء الشباب، مع التركيز على الجوانب التقنية.
4.زيادة أسعار مدخلات الانتاج عالميا	عدم قدرة المزارعين على المحافظة على مستوى انتاجهم واضطرارهم لتقليص نطاق نشاطهم الانتاجي	1. العمل مع المؤسسات المالية وتحفيزها للاستجابة للاحتياجات التمويلية للمزارعين والناجمة عن ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج. 2. رصد تأثير التغير في الأسعار على الأوضاع الاقتصادية وسبل عيش المزارعين، والعمل مع المؤسسات الدولية والمانحة على توفير الدعم اللازم لهم بما لا يؤثر سلباً على الأسواق. 3. العمل مع الحكومة على تقليل النسب الضريبية المفروضة على مدخلات الإنتاج
5.زيادة فرص العمل في إسرائيل	خروج العمال الزراعيين والمزارعين من القطاع الزراعي مما يؤثر سلباً على امكانية تحقيق اهداف زيادة الانتاج	العمل مع وتشجيع القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في القطاع الزراعي وصناعات الأغذية، وخصوصاً في الاستثمارات التي تتطلب أيادي عاملة بأعداد كبيرة.
6. إغراق السوق بالبضائع الإسرائيلية	تدني تنافسية المنتجات الزراعية المحلية، ما يتسبب في تدني الطلب عليها وكسادها وخسارة المزارعين والتجار	تكثيف عمليات تنظيم الأسواق والرقابة على المنتجات الزراعية.
7. فلسطين لم تنضم الى منظمات الأمم المتحدة ذات الاختصاص خاصة منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة	– عدم القدرة على الانضمام الى مجموعة من اللجان والهيئات الدولية المنبثقة من المنظمات الأممية.	– الدراسة المعمقة لمدى جدوى انضمام فلسطين الى الاتفاقيات والمنظمات الدولية وانعكاسات ذلك على تحقيق الاستراتيجية ودعم الجهود الوطنية المبذولة في هذا الاتجاه بالتنسيق مع وزارة الخارجية الفلسطينية. – موائمة الوضع التنظيمي والتشريعي الحالي تمهيداً للانضمام الى بعض المنظمات والاتفاقيات.
8.تفشي الامراض العابرة للحدود	خسارة في الانتاج وفشل المحاصيل/نقوق الحيوانات	1. العمل على رصد الأمراض ووضع إجراءات للوقاية من انتشارها ومنع تفشيها 2. العمل على تطوير برامج التعويضات وخدمات التأمين الزراعية
9.الجفاف والتغير المناخي	فشل المحاصيل وزيادة تكاليف الانتاج وتدني الانتاجية، وزيادة الضغط على الموارد الزراعية مما يزيد في خطورة فقدان التنوع الحيوي وزياد التصحر	تطوير مصادر وسياسات صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية تطوير وتبني سياسات وبرامج لزيادة قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التغير المناخي وكذلك مساهمة القطاع في التخفيف منه
10.ضعف القدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي	تدني التنافسية للمنتج المحلي والخروج من الانتاج	1. العمل مع القطاع الخاص على مواكبة التقنيات الحديثة وتشجيع إدخالها في السوق المحلي. 2. توفير الحماية المؤقتة للمنتج المحلي من طفرات التقدم التكنولوجي في الدول المنافسة لمنع انكشاف المزارعين وفقدانهم المفاجئ لمصدر رزقهم. 3. التدريب المستمر لكوادر القطاع الزراعي لمواكبة التقدم التقني في القطاع الزراعي.

4. الرؤية والأهداف الاستراتيجية القطاعية

4.1. الرؤية

في ضوء ما تقدم، واستناداً إلى مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016 و أجندة السياسات الوطنية، فإن الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية تتمثل في الآتي:

« زراعة مستدامة، منافسة محلياً وخارجياً، تساهم بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه وتعزز من سيادته على موارده بما يسهم في بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة»

تنبع الرؤية المستقبلية للزراعة من إيمان شركاء التنمية في القدرات الكامنة الهائلة للقطاع الزراعي الفلسطيني وفي قدرة المزارعين والمنتجين الفلسطينيين على مواكبة متطلبات الأسواق المحلية والعالمية بجدارة بما يحقق أهداف تنمية القطاع الزراعي ويساهم بشكل فعال في أهداف التنمية الوطنية الشاملة. كما تنبع هذه الرؤية من قناعة الشركاء المتجذرة بأن تطوير وتنمية القطاع الزراعي هي من أهم أولويات التنمية في دولة فلسطين، لارتباطها المباشر بحماية الأرض وتثبيت الحق الفلسطيني فيها. فالأرض هي أحد أهم رموز السيادة والتي لها قداسة خاصة عند الفلسطينيين، ولها أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني.

لقد أثبتت جهود تنمية القطاع الزراعي خلال العوام الماضية بأن استصلاح وزراعة الأرض تساهم بشكل فعال في حمايتها من الاستيطان والمصادرة وتعزز من ارتباط الفلسطيني بأرضه. ومن هنا فان شركاء التنمية ملتزمون بحشد كافة المصادر والدعم اللازمين للاستمرار في زراعة الارض وتأهيل واستصلاح الأراضي الزراعية وتثبيت الحق الفلسطيني الكامل في ذلك. ويعي شركاء التنمية أن جهود استصلاح الأرض وزراعتها لا تكفي لوحدها لتطوير قطاع الزراعة وجعله مصدر رزق ذو جدوى، بل يجب أن تترافق هذه الجهود بتحسين تنافسية المنتجات الزراعية وتعظيم العائد من الزراعة للمزارعين.

إن الاستثمارات في تطوير قطاعات المياه والأراضي والمراعي والغابات تشكل مكوناً أساسياً في جهود تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام، وفي تعزيز ارتباط المزارع الفلسطيني في أرضه بشكل خاص كونها تعزز من جدوى الزراعة وتنافسيتها. ومن هنا، يؤكد شركاء التنمية على مركزية تطوير جميع الموارد الزراعية –الأرض والمياه والمراعي والغابات– في جهود التنمية المستقبلية، بما في ذلك العمل مع جميع الأطراف الشريكة للضغط والتأثير على إسرائيل والمجتمع الدولي لانتزاع الحق الفلسطيني بملكية والتصرف الكامل بجميع الموارد الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تلك التي تقع في القدس الشرقية.

للمنتجات الزراعية الفلسطينية سمعة متميزة محلياً وفي العديد الدول الإقليمية والعالمية وذلك لأسباب متعددة أهمها الجودة والنكهة إضافة إلى التعاطف السياسي أحياناً. ولقد حاز المنتج الفلسطيني على قدرة تنافسية عالية ودخل أسواقا عديدة وعليه طلب كبير وهي شهادة يفخر بها المزارع الفلسطيني. يعي شركاء التنمية بأن التطور الحاصل في أسواق المنتجات الزراعية المختلفة محلياً وعالمياً وفي متطلباتها وآليات عملها آخذ بفرض واقع جديد يلزم القائمين على القطاع الزراعي الفلسطيني بدعم تطوير القطاع بما يتلاءم مع متطلبات هذه الأسواق. فبدون مواكبة متطلبات الأسواق المتعلقة بالكميات وبالجودة والسعر وبدون تطوير قدرته على التأقلم المستمر مع وتيرة التغير المتسارعة في الأسواق، لن يستطيع القطاع الزراعي الفلسطيني أن يحافظ على تنافسيته ولا أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسعى له. ومن هنا، فإن شركاء التنمية في القطاع عازمين على العمل من أجل تطوير القطاع باتجاه زيادة تنافسيته في المجالات التي من شأنها تحقيق العائد الأكبر للمزارعين ولنمو القطاع على حد سواء. وهذا سيتحقق من خلال عمل جميع الشركاء على الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد زراعية وبشرية على المستوى الوطني. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية بما يخدم زيادة العائد من وحدة الانتاج الزراعي، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء، وبما يحقق عائداً أفضل للمزارع الفلسطيني. هذا كله سيؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي في فلسطين من خلال زيادة توفر السلع

الغذائية ذات الجودة والقيمة الغذائية العالية من الإنتاج المحلي، وتحسين مستوى الوصول الاقتصادي لها من خلال تخفيض كلفتها لجعلها في متناول كافة فئات المستهلكين المحليين.

إن التوجه الإستراتيجي نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية لزيادة التنافسية في القطاع الزراعي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي لن يكون على حساب الاستدامة باي حال من الأحوال. حيث يلتزم جميع شركاء التنمية في القطاع الزراعي بمبادئ الزراعة المستدامة والتي ترتكز على مبدأ أننا يجب أن نلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وندرك تماماً أن تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة يتطلب رفع وعي المزارعين وأطراف الإنتاج الآخرين بممارسات الزراعة المستدامة وتوجيه عمليات الإنتاج لدعم التوجه نحو الاستدامة.

في هذا الإطار، وآخذاً بعين الاعتبار رؤيتنا لتحقيق التنافسية، نحن ملتزمون بتعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة القطاع الزراعي بجميع عناصره، وعلى وجه الخصوص التوسع في انشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة موارد الأرض والمياه واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط انتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد الطبيعية ورفع درجة الوعي بأهمية المحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد وحماية الموارد الطبيعية ورفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الزراعية. كما أننا ملتزمون برفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي ومتابعة الالتحاق في وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة في إدارة القطاع الزراعي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في جهود عمليات التنمية الزراعية. كما أننا اتحقيق الرؤية فإننا نلتزم بمجموعة من المبادئ والقيم في إطار مهماتنا تتلخص على النحة التالي:

1. **المسائلة والشفافية:** والتي تعني لنا ان تكون خطط وبرامج عمل جميع المؤسسات بما تشمل من أهداف ونتائج ومخرجات واضحة ومعممة على الجميع وخاصة وزارة الزراعة والمؤسسات التمثيلية للمزارعين والمنتجين وأن نصدر تقارير دورية حول مدى تحقيقنا لهذه الأهداف والنتائج والمخرجات المخططة ونقدم تفسيرات في حال عدم التمكن من تحقيق خططنا وبرامجنا في إطار وطني ممنهج (الحق في الحصول على المعلومات للجميع)
2. **المساواة والعدالة:** والتي تجعلنا جميعاً نعمل لضمان العيش الكريم للجميع وأن التنمية حق للرجال والنساء والفتيان والفتيات دون أي تمييز أو تهميش مبني على الجنس أو المنطقة او العمر، بل يجب أن تكون دائماً الأولوية للفئات الأقل حظاً.
3. **المشاركة الفاعلة:** ضمان وجود المزارعين والمنتجين من الرجال والنساء في التخطيط والتقييم والتنفيذ لأي تدخل في المجال الزراعي.
4. **الاستدامة:** سنعمل على أن تكون الزراعة والتنمية الزراعية متطلب أساسي لحماية البيئة وتحقيق الرفاه والأمن والصمود للإنسان الفلسطيني، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.
5. **الانتماء للوطن:** سيبقى حب فلسطيني الدافع الرئيسي لوحدتنا الوطنية كمؤسسات حكومية مجتمع مدني وباحثين ومنتجين ومزارعين.

4.2. مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي

حدد المستوى القيادي الأول في وزارة الزراعة بصفتها قائدة التنمية في القطاع الزراعي مجموعة من المرتكزات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد أساسا على التوجهات السياساتية العامة للحكومة الفلسطينية وطبيعة الواقع الاقتصادي والسياسي للقطاع الزراعي الفلسطيني. شكلت هذه المرتكزات مجموعة القواعد والمعايير العليا التي بناء عليها يتم تحليل وضعية القطاع ومن ثم تحديد الأولويات والأهداف والنتائج والسياسات ولاحقاُ التدخلات السياساتية للقطاع.

تكثيف الجهود للعمل في المناطق المسماة «ج» والقدس، حيث تشير الدراسات إلى وجود فرص كبيرة للاستثمار في المجال الزراعي في المناطق المسماة «جـ» والتي تقع تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وتفرض عليها إسرائيل قيوداً تعيق أي تطوير في البنية التحتية وقيوداً على الحركة وتعمل بشكل مستمر على تدمير المنشآت القائمة مثل حظائر مربين الثروة الحيوانية وخيمهم. أما منطقة القدس بشقيها داخل جدار الفصل العنصري وخارجه، بمدنها وقراها ومخيماتها ومضارب بدوها تواجه معيقات ممنهجة في استغلال أراضيها وتطوير مزارعها وخاصة مصادرة الأراضي من أجل التوسع الاستعماري وإعاقة تنفيذ أي منشآت زراعية مثل البركسات ونقل المياه.

في هذا السياق تسعى وزارة الزراعة مع جميع الأطراف إلى إيجاد سياسات وبرامج تنسجم مع أولويات التنمية بشكل عام في المنطقة المسماة جـ وأولويات التنمية الزراعية بشكل خاص من خلال سلسلة تدخلات تدعم قدرات المربين والمزارعين والمرأة الريفية والبدوية على الصمود والتحدي وتسعى إلى جعل الشباب والنساء ينخرطوا في أعمال زراعية تحقق لهم سبل العيش الكريم والرفاه دون الحاجة إلى هجرة قراهم وأرضهم ومنازلهم كما تسعى إلى حشد جهود شركاء الوزارة الدوليين وشركاء مؤسسات المجتمع الدولي لمسائلة وفضح سياسات إسرائيل في القدس والمناطق المسماه «جـ».

معالجة آثار ونتائج التدمير والتشوهات الناجمة عن الاحتلال، إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يجعل القطاع الزراعي بجميع مكوناته عرضة للانكشاف، حيث تستمر إسرائيل في منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم خاصة في المناطق المحاذية للمستوطنات والوصول إلى نهر الأردن والوصول إلى المنطقة العازلة في قطاع غزة، كما تعمل آليات الجيش الإسرائيلي والمستوطنون باستمرار على تدمير الآبار وحرق الأشجار وجرف الأراضي وخير مثال على ذلك التدمير المنهج التي قامت به إسرائيل للأراضي الزراعية والمنشآت والحيوانات والنحل في قطاع غزة.

تأمل وزارة الزراعة الفلسطينية من شركاءها الدوليين وخاصة الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية لإدانة ومسائلة إسرائيل في الأطر الدولية عن انتهاكاتها المستمرة للأرض والبيئة ونهبها الأرض والمياه. كما تأمل الوزارة بأن يتم حشد المصادر المالية اللازمة لإحياء ما يدمره الاحتلال من خلال برامج ومشاريع تنمية زراعية تساهم في تعزيز صمود الإنسان وكرامته، واستدامة استخدامات الأراضي والمياه لأغراض الزراعة.

الوصول إلى الأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق، يؤثر الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القائمة على التوسع الاستعماري والاستيلاء على الأرضي والمياه في قدرة وصول المزارعين والرياديين والمستثمرين إلى الأراضي والمياه السطحية والجوفية كما يؤثر على حركة البضائع إلى الخارج أو تنقلها بين المحافظات خاصة حركة البضائع من غزة إلى الضفة ومن الضفة وغزة إلى القدس وكذلك يحد من إمكانيات التصدير المباشر من خلال التحكم في المعابر وأيضاً تعمل سياسات إسرائيل على إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها.

إن تعزيز دور وزارة الزراعة والضابطة الجمركية والهيئة العامة للمعابر في ضبط تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق دون مرورها في القنوات الرسمية والحد من إدخال مدخلات الإنتاج من سلالات وبذور وأعلاف وأسمدة ومبيدات لا تتوافق مع المعايير والمواصفات الوطنية سيسهم في تطوير الزراعة. في إطار هذه الاستراتيجية، نسعى بشكل دائم على تفعيل دور الشركاء الحكوميين ومنظمات الأمم المتحدة في مسائلة إسرائيل حول إزالة القيود والمعيقات على الاستثمار في المنطقة العازلة في قطاع غزة والضغط الدولي على زيادة مسافات الصيد للصيادين في قطاع غزة وفتح المناطق جـ أمام الاستثمار والتنمية

زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إن تفعيل الشراكة الثلاثية بين القطاع العام والخاص وصغار المزارعين والمنتجين تقوم في إطار التوافق الوطني عالي المستوى على ضرورة تنمية القطاع الزراعي ودوره الاستراتيجي وإن الاستثمار والتنمية في القطاع الزراعي هي أساس في تحقيق التنمية والاستدامة والرفاه لجميع الأطراف. إن استقطاب التمويل ورجال الأعمال لإقامة مشاريع مكملة ومساندة للمزارعين خاصة في مجال التسويق والتمويل والتأمين وتوفير مدخلات الإنتاج ذات النوعية والاستثمار في الزراعات التي تتطلب مدخلات عالية وتطوير التصنيع الزراعي القائم على المنتج المحلي سيساهم في تعزيز دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي وتعزيز التشغيل واستدامة وربحية صغار المزارعين والمنتجين.

القدرة على إيجاد البدائل والحلول للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي، إن إدراك جميع المعنين من مؤسسات رسمية وأهلية ومراكز أبحاث واتحادات ومجالس وجمعيات زراعية لأهمية الاهتمام في النظام البيئي والتنوع الحيوي الزراعي وقضايا التصحر يساعد في النهاية على تعزيز استدامة الأنظمة الزراعية والحد من تدهور الأراضي واستنزاف المصادر المائية وأيضاً تعزيز نوعية المنتجات الزراعية وتعزيز صحة الإنسان والنبات والحيوان. نتوقع أن نتوصل إلى تطبيق حلول خلاقة للتعامل مع قضايا ارتفاع ملوحة التربة وتدهورها وملوحة المياه في قطاع غزة وقضايا التنوع الحيوي في المحاصيل الحقلية وبعض أصناف الخضار وكذلك إيجاد حلول محلية للحد من تأثير تذبذب سقوط الأمطار على المراعي والإنتاج الزراعي وتغذية المياه الجوفية.

تفعيل دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية، إن التزام جميع الشركاء بأسس التشارك والحكم السليم والشفافية يستدعي أن نطور نهجنا في العمل مع المؤسسات التي تجمع صغار المزارعين والمنتجين والمجموعات والتعاونيات النسوية والاتحادات والمجالس من أجل تعزيز قدراتها وعلاقتها ودورها في التنمية المستدامة وتحويلها من أطر وجمعيات ومجالس تتلقى منح ومساعدات إلى أطر تجمع المزارعين والنساء

وتمثلهم أمام المؤسسات الرسمية وتوحدهم على الأهداف المشتركة وتعزز من دورها النضالي وتعمل باستمرار على ضمان حمايتهم من سياسات الانكشاف وتحسين دخلهم من العمل المشترك في التسويق والشراء الجماعي.

تمكين قيادة وزارة الزراعة للقطاع يستدعي التوافق والشراكة بين الجميع على الرؤيا والأولويات في القطاع من خلال الحوار وتبادل المعرفة وتبني الشفافية في مجمل العمل والاستعداد على المسائلة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصة ممثلين المزارعين وممثلين الحركات والمجموعات المطلبية، كما يتوجب علينا جميعاً المساهمة الفاعلة في تطوير ملتقى للمؤسسات والجمعيات والمجموعات الوطنية والدولية العاملة في القطاع.

إيلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وتوفير الموازنات والدعم المناسب سواء من الموازنة العامة او الدول والمؤسسات المانحة، مما سينعكس بشكل إيجابي على المساهمة الفاعلة في تحقيق 8 أولويات وطنية من أصل 10 أولويات وخاصة الأولويات المتعلقة في الحكومة المستجيبة للمواطن والحكومة الفعالة واستقلال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية ومجتمع قادر على الصمود والتنمية.

تعزيز الارتباط بأهداف التنمية المستدامة، سنعمل بالتنسيق الكامل مع المنظمة العربية للتنمية المستدامة والفريق الوطني المكلف بقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م.

تطوير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لصالح تنمية الزراعة الفلسطينية، سنعمل بالتنسيق الكامل مع وزارة الخارجية ودائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطيني للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي يقتضي دخولها مع المصلحة العليا للشعب الفلسطيني والقطاع الزراعي.

4.3. الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول، صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز

تسعى المؤسسات الفلسطينية والمؤسسات الدولية المعنية إلى تحقيق التنمية المستدامة وفي مقدمتها منظمات الأمم المتحدة إلى وضع جميع التدابير المؤسساتية وتوفير البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحويل الزراعة إلى نشاط مستدام، يوفر دخلاً وربحاً يفي بجميع متطلبات العيش الكريم ويمكن المزارعين والمزارعات في جميع المحافظات من التغلب على الآثار السلبية للممارسات والتشوهات الإسرائيلية ويثبتهم في أراضيهم ويساعدهم على تطوير زراعتهم ودخلهم ومستواهم المعيشي.

إن تدعيم مقومات قيام الدولة الفلسطينية يعتبر أولوية لتعزيز صمود المزارعين وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة خاصة تمكين مؤسسات دولة فلسطين من تطوير البنى التحتية في جميع المحافظات وخاصة التي تقع في المنطقة المسماة «جـ» والخدمات والرقابة على الحدود والمعابر والمشاركة الفاعلة للزراعة في الاتفاقيات والفعاليات على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي سينعكس إيجابا في الحصول على الحماية الدولية والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في المصادر الطبيعية ويرتقي بمستوى الأداء القطاعي في فلسطين. يتقاطع تعزيز صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بأرضهم مع نتائج مخرجات الأهداف الاستراتيجية الأربعة وخاصة الهدف المتعلق في تحسين الخدمات المساندة للمزارعين والمنتجين والمحور المتعلق في الموارد الطبيعية، كما **يتقاطع العمل في تعزيز صمود المزارعين مع قطاع الحكم المحلي، الإسكان، الطاقة، المياه، المواصلات، الصحة، التنمية الاجتماعية، التعليم ، العدل ، الاتصالات**، خاصة أن تعزيز صمود المزارعين يستدعي من القطاعات الأخرى تقديم خدمات نوعية للمزارعين والمنتجين في عين المكان.

الهدف الاستراتيجي الثاني، إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية

ترتكز التنمية الزراعية بالأساس على الأراضي والمياه المتاحة للمزارعين والمزارعات والمنتجين أو التي يمكن اتاحتها بالإضافة إلى الممارسات السليمة في إدارة الأرض والمياه والتي تنتج عن جهود مشتركة بين المؤسسات التي تعنى في تنظيم استخدام الموارد وبين المزارعين والمنتجين المستخدمين لهذه الموارد . إن إدارة الأراضي والمياه في دولة فلسطين تتأثر بشكل كبير في سياسات الاحتلال الإسرائيلي والذي يحد من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بل ويسرقها ويهدرها في معظم الأحيان. تسعى المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار إلى تعزيز استدامة وإدارة الموارد الطبيعية والحد من

الانتهاكات الإسرائيلية وتعزيز الممارسات السليمة فيما هو متاح من أرض ومياه، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والغابات والمراعي وتعزيز التشريعات ذات العلاقة وتطوير الأرض والمياه المتاحة وحمايتها من التدهور. الأمر الذي يؤدي إلى مواصلة التقدم تجاه تحقيق الصمود والتنمية المستدامة والمساهمة الملموسة في تحقيق الأولويات الوطنية لدولة فلسطين.

يتقاطع عمل مؤسسات القطاع الزراعي في مجال تعزيز الموارد الطبيعية مع مجموعة من **القطاعات وخاصة قطاع المياه، والبيئة، الحكم المحلي، العدل، العلاقات الدولية**، وهذا يستدعي أن تعمل وزارة الزراعة بصفتها قائدة القطاع على ضمان التنسيق المستمر مع جميع الأطراف المعنية في القطاعات أعلاه للوصول إلى أفضل النتائج القطاعية.

الهدف الاستراتيجي الثالث، إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت

تساهم زيادة الإنتاج والإنتاجية وتعزيز تنافسية المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني على طول سلسة القيمة في جعل الزراعة قطاع اقتصادي جاذب لرياديي الأعمال من الشباب والنساء ورجال الأعمال وداعم أساسي للأمن الغذائي على مستوى أسرة المزارع أو على المستوى الوطني من خلال توفيرها للسلع الزراعة في الأسواق المحلية بكميات تتناسب وحاجة الأسواق المحلية أو من خلال تقليل كلف الإنتاج والذي ينعكس على أسعار السلع الزراعية، كما تعمل زيادة الإنتاج والإنتاجية على تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الفلسطينية وفي الناتج المحلي وزيادة دور الزراعة كقطاع اقتصادي في التشغيل، خاصة في ظل ارتفاع نسب البطالة، الأمر الذي سوف ينعكس على زيادة دخل السر العاملة في القطاع الزراعي مما يمكنهم من رفع المستوى المعيشي ومستوى الأمن الغذائي لأسرهم. ترتكز إستراتيجة القطاع الزراعي في مجال تحسين الإنتاج والإنتاجية على تطوير السلالات الحيوانية وخاصة في الأغنام والماعز وتطوير الأصناف النباتية الزراعية وتحسينها بالإضافة إلى تعزيز ممارسات وتقنيات وطرق الزراعة وتربية الحيوانات والتوسع في الزراعات وفي مشاريع تربية الحيوانات والحد من الارتفاع المتسارع في أسعار مدخلات الإنتاج وزيادة مساحة الزراعة المروية. يتقاطع عمل مؤسسات القطاع في محور الإنتاج والإنتاجية والتنافسية مع **قطاع المال العام** وخاصة فيما يتعلق في الضرائب والجمارك **وقطاع الاقتصاد** والمواصفات والمقاييس وقطاعات **المياه والبيئة والهيئات المحلية** خاصة فيما يتعلق في تقديم الخدمات للمزارعين والمنتجين.

الهدف الاستراتيجي الرابع، وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

يتطلب تحقيق التنمية الزراعية المستدامة قيام المؤسسات الفلسطينية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والأطر التمثيلية والتعاونية للمزارعين والقطاع الخاص والجامعات بمجموعة من الخدمات المساندة للمزارعين والمنتجين وعلى رأسها الخدمات المتعلقة في توفير خدمات الإرشاد والخدمات البيطرية وخدمات التسويق والأبحاث والدراسات والتعليم الزراعي وكذلك الخدمات المتعلقة في التسليف الزراعي والحماية من المخاطر والتأمينات الزراعية. إن قدرة المزارعين للوصول إلى خدمات نوعية تغطي كافة الجوانب التي تمكنه من الإبداع في العمل الزراعي هي متطلب أساسي لنجاح الجميع في تحقيق الاستراتيجية. يتقاطع تطوير الخدمات المساندة للزراعة مع قطاعات رئيسية وفرعية أخرى خاصة المرتبطة في **قطاع الاقتصاد، المال العام، العلاقات الخارجية**، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مثل **صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي**.

الهدف الاستراتيجي الخامس، لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة

يعتمد النهوض بالقطاع الزراعي بشكل رئيسي على وجود مؤسسات قوية وكفؤة وفاعلة وقادرة على التنسيق فيما بينها لإنجاز المهام المنوطة بها بالشكل الأمثل سواء كانت مؤسسات حكومية، غير حكومية، أهلية أو خاصة وسيسهم تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلى الإسهام بشكل مباشر ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ودعم ورفد القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة. من المهم بمكان تطوير الجهود والعمل المشترك بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بشراكة حقيقية وبمنهجية الإدارة المرتكزة على النتائج والأثر، وبجميع عناصرها لما لها من أثر على تحقيق الكفاءة والفاعلية والاستدامة في إدارة القطاع الزراعي. يتقاطع هذا الهدف مع قطاع **العلاقات الدولية،المالية والتخطيط، العدل، ومجلس الوزراء، وديوان الخدمة المالية**

5. سياسات القطاع الزراعي

تلتزم المؤسسات والأطر العاملة في مجال التنمية الزراعية بمجموعة من القواعد والتوجهات العامة أثناء تطوير برامج عملها واختيار المناطق والفئات المستهدفة والشريكة لها وكذلك أثناء رسم الأولويات في القطاعات الفرعية والجزئية في محاور الإستراتيجية الخمسة. إن التوافق بين الجميع على هذه القواعد (السياسات) سيجعل الجميع يسير في اتجاه واحد نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة خاصة في ظل التقاطعات الواسعة بين الأهداف ويجعل نهج المؤسسات والأطر التمثيلية متشابه لحد كبير في نطاق تأثيرها وعلاقاتها مع المزارعين والمزارعات والمنتجين والمنتجات، انظر مصفوفة السياسات الخاصة في الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي.

المحور	الهدف الاستراتيجي	الأولويات السياساتية
1.الصمود والحماية	1. صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز	1. تجنيد مواقف مؤسسات ومنظمات دولية للحد من انتهاكات وممارسات الاحتلال المعيقة للتنمية الزراعية وخاصة القيود على وصول واستغلال المصادر الطبيعية والحدود وتدمير البنية التحتية وخلع الأشجار 2. مأسسة الآليات الوطنية والدولية التي تعنى في تعويض المزارعين والمنتجين من آثار ممارسات الاحتلال على الزراعة 3. مأسسة وتطوير الموارد المالية والفنية الخاصة في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. 4. توفير بيئة مناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للشباب والمزارعين والمزارعات في المناطق «جـ» والمنطقة العازلة والقدس عبر التنسيق المستمر مع جميع الأطراف لتوفير خدمات البنية التحتية للمزارعين والمنتجين في المناطق المهمشة وتقديم البرامج والمشاريع الزراعية للفقراء والمهمشين والنساء الرياديات 5. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية 6. تمكين المزارعين والمنتجين من الوصول الى المحاكم المختلفة للحصول الى حقوقهم.
2. الموارد الطبيعية	2. إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	1. اقامة منشآت مائية كبيرة في المناطق القابلة للزراعة المروية عبر نقل المياه او تجميع المياه بكميات كبيرة او معالجة المياه العادمة والعمل على زيادة كفاءة المياه المتاحة. 2. توفير الدعم اللازم لاستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية التي تصل جميع الأراضي الزراعية او الممكن زراعتها. 3. تطوير وتبني سياسات وبرامج لزيادة قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التغير المناخي وكذلك مساهمة القطاع في التخفيف منه 4. تكثيف جهود مراكز البحث والمؤسسات الرسمية والهيئات المحلية في حماية الغابات والمحميات وتنظيم وتطوير المراعي وحماية التنوع الحيوي الزراعي في جميع المناطق البيئة في فلسطين . 5. الاستمرار في تخضير فلسطين وجعل المناطق الخضراء مسؤولية جميع المؤسسات الهيئات المحلية والمدارس والجامعات . 6. حماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني وخاصة في المناطق السهلية والأراضي عالية القيمة الزراعية.
3. الإنتاج والإنتاجية	3. إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت.	1. توجيه ودعم مبادرات المزارعين نحو أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية 2. تعزيز دور الأبحاث التطبيقية في مراكز البحوث الرسمية والجامعات في تطوير الخدمات الارشادية بفرعيها النباتي والحيواني 3. تحسين آليات الاتصال والتواصل بين المرشدين الزراعيين والأطباء البيطريين فيما يتعلق في نقل وتعميم المعرفة والتخطيط الزراعي السليم والالتزام في روزنامة زراعية. 4. تطوير مواصفات المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني. 5. تطوير مبادرات وسياسات وطنية في مجال تقليل تكلفة مدخلات الإنتاج وخاصة أسعار الاعلاف الأسمدة والمبيدات. 6. المحافظة على الثقافة الريفية القائمة على زراعة الأرض بالأشجار والمحاصيل وتربية الحيوانات المنزلية كجزء من مكونات الاسرة.
4. الخدمات المساندة	4. وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	1. أيجاد آليات تضمن وصول المزارعين الصغار والنساء والشباب للتمويل المناسب لتطوير مزارعهم الحالية واقامة اعمال زراعية ريادية. 2. تمكين الشباب والنساء والمزارعين الرياديين من الوصول الى خدمات نوعية في مجال تطوير الاعمال الزراعية وتكثيف الجهود لدعم الريادية في القطاع الزراعي. 3. ابراز دور المرأة في العمل الزراعي ومساهمتها في الناتج القومي وتمكينها من تعزيز مواردها ودخلها الناتج من العمل الزراعي. 4. تحسين أنظمة المعلومات المتعلقة في التسويق وتحسين جودة المنتج وتفعيل الرقابة على المعايير والترويج للمنتج الوطني وتطوير البنية التحتية في التسويق 5. تخصيص موارد بشرية ومادية قادرة على تطوير الأبحاث الزراعية وربطها باحتياجات المزارع والمرشد. 6. تفعيل إجراءات تضمن الصحة والصحة النباتي
5. المأسسة والإدارة	5. لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	1. حث متواصل لصانع القرار الفلسطيني والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لتخصيص موازنات للقطاع الزراعية تتناسب مع قيمة الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يساهم فيه القطاع . 2. بناء مستمر لقدرات جميع العاملين في القطاع وخاصة موظفي وزارة الزراعة الفلسطينية والمجالس والجمعيات الزراعية 3. تطوير البيئة المؤسساتية من مباني ومعدات وأجهزة ومواصلات خاصة لموظفي وزارة الزراعة والمجالس والاتحادات والتعاونيات الفاعلة. 4. تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعية تجاه تحقيق الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي وتجنب أي تكرار في العمل، وتطوير منهجية الإدارة بالنتائج 5. استكمال، وتحديث التشريعات الناظمة للقطاع الزراعي 6. الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي تخدم اجندة السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية

6. الأهداف الاستراتيجية والنتائج

تقدم وزارة الزراعة والشركاء مجموعة من التدخلات السياساتية التي بمجملها تتكامل للتأثير على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة (النتائج)، بحيث يؤدي التناسق والتكامل بين النتائج المرجو الوصول إليها في نهاية 2022 إلى تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات التغيير التي حددتها الأهداف الاستراتيجية.

6.1. الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز

1. المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.
2. المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.
3. المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تتخذ مواقف رافضة لسياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الزراعية وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق وتقدم الدعم الموجه للتخفيف من آثارها.
4. الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.
5. المزارعون الذين يتعرضون لانتهاكات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين يصلون إلى المحاكم ذات الاختصاص.

6.2. الهدف الاستراتيجي الثاني: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية

1. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.
2. مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.
3. المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.
4. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.
5. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.

6.3. الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت.

1. مساحات أراضي جديدة تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية ذات عائد.
2. تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.

3. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.
4. تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية.
5. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.
6. بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال.

6.4. الهدف الاستراتيجي الرابع: وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.
2. خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة.
3. أدوات درء المخاطر الزراعية متنوعة ومطورة .
4. مساهمة الأبحاث التطبيقية في إنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة في أولويات التنمية الزراعية تتحسن.

6.5. الهدف الاستراتيجي الخامس، لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة

1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة .
2. القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعية معززة.
3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.
4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج و إنفاذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.
5. مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.
6. جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين.

7. الربط مع أجندة السياسات الوطنية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في بداية عملية اعداد الخطة الوطنية الفلسطينية وثيقة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 كإطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية 2017-2022 بصفتها أعلى وثيقة سياساتية تبين الرؤيا والأولويات والسياسات الوطنية الفلسطينية. تشمل مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 الأولويات الوطنية في ثلاثة محاور، المحور الأول، الطريق نحو الاستقلال والمحور الثاني، الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة والمحور الثالث التنمية المستدامة. يشمل كل محور الأولويات الوطنية والأولويات السياساتية لكل أولوية وطنية والتدخلات السياساتية لك أولوية. تتقاطع الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي مع معظم الأولويات السياساتية وذلك للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للزراعة الفلسطينية والناتجة عن أهمية الأرض والماء في النضال الوطني وفي الحفاظ على امن الانسان واستقرار معيشته وامنه الغذائي . بشكل محدد تساهم الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في تحقيق الأولويات السياساتية التالية بشكل مباشر.

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية	العلاقة مع استراتيجية صمود وتنمية مستدامة
تجسيد الدولة المستقلة من خلال تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال	1. بسط السيادة على كامل ارض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة.	حددت الاستراتيجية هدفين استراتيجيين من اصل خمسة اهداف استراتيجية ذات علاقة في حماية الموارد الطبيعة، الهدف الأول المتعلق في تعزيز الصمود والتمسك بالأرض والهدف الاستراتيجي الثاني الخاص في تحسين إدارة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، كما شملت الاستراتيجية على اكثر من مرتكز وسياسة وتدخل سيعمل على توفير مجموعة من المشاريع والبرامج لحماية الأرض والمياه في المناطق المسماة «ج» وتوفر الدعم والتوعية القانونية للمزارعين والمنتجين المهددين وتعويضهم وتطوير مواردهم لضمان الاستمرارية في العمل والإنتاج. كما تشمل السياسات والتدخلات سلسلة أنشطة لمسائلة إسرائيل وإبراز الانتهاكات التي تقوم بها وتحد من التنمية الزراعية وتهدد سبل عيش المزارعين من خلال حملات المناصرة
الوحدة الوطنية	2. تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين وتطوير انتخابات ديموقراطية ودورية في كافة المستويات	حددت الاستراتيجية في اطار الهدف الخامس نتيجتين تندرجان في اطار تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية وهما 1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة 2. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.
تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	3. المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية والانضمام التدريجي والمدروس لعدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين .	حددت السياسة رقم 6، في اطار الهدف الاستراتيجي الخامس معياريين أساسين لتقديم مقترحات للانضمام الى المنظمات الدولية والاتفاقيات وهما مدى خدمتها لأجندة السياسات الوطنية ومدى مساهمة الانضمام الى هذه المنظمات في تحقيق الأهداف الوطنية وخاصة الزراعية. ستعمل وزارة الزراعة الفلسطينية بشراكة مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الخارجية على دراسة الجدوى من الانضمام الى المنظمات والمواثيق الدولية قبل تقديم أي مقترح وذلك حسب السياسة رقم في اطار الهدف الاستراتيجي الخامس. **«الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي تخدم اجندة السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية»**
الحكومة المستجيبة للمواطن	4. تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة(ج) والقدس الشرقية 5. تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 6. الإدارة الشاملة للأراضي.	تسعى الاستراتيجية الى تركيز خدماتها وتحسينها في المناطق المسماة «جـ» حيث حددت نتيجة رقم 4، في الهدف الاستراتيجي الأول سلة خدمات لتطوير الريادية في الاعمال في المنطقة جـ والقدس وغزة « **الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة** » . بالإضافة الى خدمات التعويضات عن الاضرار اللاحقة وايضاً خصصت تدخلات لها علاقة في توفير الدعم القانوني. حدد المرتكز الأول لتحقيق استراتيجية صمود وتنمية مستدامة على ان العمل في مناطق جـ والقدس الشرقية هما أساس لنجاح برامج التنمية الزراعية وبهذا فان العمل في هذا الاطار يجب ان يتقاطع مع جميع النتائج والتدخلات، انظر المرتكزات الأساسية في اطار الرؤية القطاعية وخاصة المرتكز الأول: «تكثيف الجهود للعمل في المناطق المسماة «ج» والقدس» حددت النتيجة رقم 4، في الهدف الخامس ما تسعى الاستراتيجية الى تحقيقه وحددت الملاحق سلة من التدخلات التي تندرج في هذه النتيجة 4، **«التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج و إنفاذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي»** حددت الاستراتيجية في اطار الهدف الاستراتيجي الأول والثاني وكذلك الهدف الاستراتيجي الثالث مجموعة من النتائج والتدخلات التي تسعى الى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وخاصة الأرض والمياه سواءً بحمايتها او تطويرها وخصصت تدخلات ومشاريع محددة من ضمنها المحميات، المتنزهات والأراضي المشاع

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية	العلاقة مع استراتيجية صمود وتنمية مستدامة
الحكومة الفعالة	7. تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وادارتها بفعالية. 8. ادماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها. 9. إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.	تعمل مجموعة من التدخلات في اطار النتيجة رقم 2، في الهدف الاستراتيجي رقم 5 الى بناء قدرات الموظفين في وزارة الزراعة والمؤسسات المنبثقة عنها « القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.» ركز احد المرتكزات الأساسية لتحقيق الرؤيا على تفعيل «**دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية**» . كما ايضاً اشارت مجموعة من النتائج الى الرياديين والرياديات والمزارعين والمزارعات (النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي الأول، النتيجة رقم 6 في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث) ركز الهدف الخامس على مجموعة من النتائج ذات العلاقة في اصلاح وزارة الزراعة وتطوير الخدمات أهمها كانت ،استكمال الاطار القانوني للمؤسسات الزراعية وتطوير اطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين
استقلالية الاقتصاد الفلسطيني	10. إعادة بناء وتطوير قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة 11. جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر 12. تطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية 13. اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في اطلاق المشاريع الريادية لتشغيل ا لخر يجين 14. دعم الجمعيات التعاونية وتطويرها 15. تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	خصص الهدف الاستراتيجي رقم 3 والمتعلق في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي 6 نتائج وسلة من التدخلات في هذا الاطار كما ايضاً تتقاطع الأهداف والنتائج المندرجة في اطار الأهداف الأربعة مع زيادة الإنتاج والإنتاجية وخاصة إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الصمود للمزارعين وتحسين الخدمات. النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي الأول، « **الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة** » تركز النتيجة رقم 2 في اطار ، الهدف الاستراتيجي رقم 4 على مجموعة من التدخلات ذات العلاقة في تعزيز الصادرات ، «**خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسب**» النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي الأول، « **الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.** النتيجة رقم6، الهدف الاستراتيجي الخامس، **أطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين، بما في ذلك الجمعيات التعاونية**» . تعمل الاستراتيجية بمعظم أنشطتها على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي سواءً من خلال دعم صغار المزارعين او دعم الجمعيات التعاونية او تسهيل مهمة القطاع الخاص على تأسيس شركات في مجال توفير مدخلات الإنتاج او التصدير.
العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	16. تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين 17. إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة، 18. تمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً	النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي الأول، « **الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة** ركز احد المرتكزات الأساسية لتحقيق الرؤيا على تفعيل «**دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية**» . كما ايضاً اشارت مجموعة من النتائج الى الرياديين والرياديات والمزارعين والمزارعات (النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي الأول، النتيجة رقم 6 في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث) يندرج مجموعة من التدخلات في اطار النتيجة رقم 4 في الهدف الاستراتيجي رقم 1، الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.
مجتمع قادر على الصمود والتنمية	19. تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات 20. ضمان الأمن الغذائي للسكان 21. إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها. 22. تخضير فلسطين	خصص الهدف الاستراتيجي الأول مجموعة من النتائج والتدخلات لتعزيز الصمود والتمسك في الأرض وحماية المزارعين. الأهداف الاستراتيجية الخمسة والنتائج والتدخلات تتقاطع مع تعزيز الامن الغذائي من خلال توفير المنتجات الزراعية وتوفير الدخل وتشغيل الشباب والمزارعين الهدف الاستراتيجي الثاني مجمل النتائج المندرجة في اطارة تسعى الى حسن إدارة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه يندرج في اطار الهدف الاستراتيجي الثاني، النتيجة رقم5 «**سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة**»

8. الربط مع أهداف التنمية المستدامة

«في 1 كانون الثاني/يناير 2016، يبدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية – يسهل الوصول إليها – في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد العالمية»[18].**تتقاطع الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي حالياً مع 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ17 و 38 من غاياتها الـ**169 وبشكل محدد يناط في وزارة الزراعة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مسؤولية توطين الغايات المندرجة في الهدف رقم الهدف 2 ، «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة» ، حيث ستعمل الاستراتيجية خلال السنوات الستة لتوطين الغايات من خلال ما يلي:

الغاية	العلاقة مع استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة
1. القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	يشمل الهدف الاستراتيجي الثالث «إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت» 6 نتائج محددة تهدف الى تعزيز الامن الغذائي بشكل مباشر كما يشمل الهدف الاستراتيجي الأول» نتيجتين تعملان على حماية المزارعين والمنتجين من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق وممارسات الاحتلال وذلك من خلال توفير الدعم اللازمة وزيادة قدرتهم على التكيف والاستمرار في العمل.
2. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030	تم تخصيص مجموعة من النتائج في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث والمرتبطة بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية: 1. تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها. 2. تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية. 3. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.
3. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030	في اطار الهدف الاستراتيجي الثاني والثالث تم تحديد مجموعة من النتائج التي تضمن زيادة الإنتاج والاستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. 1. مساحات أراضي جديدة تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية ذات عائد. 2. بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال. 3. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن. 4. مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.

18 http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

الغاية	العلاقة مع استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة
4. الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020	في اطار الهدف الاستراتيجي الثاني « **إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية**». تم تخصيص نتيجتين تعملان بشكل مباشر على الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات والحيوانات الاليفة 1. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية. 2. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.
5. زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا	تسعى الاستراتيجية بشكل عام الى توفير بيئة جاذبة للشباب والمستثمرين للعمل والاستثمار في القطاع الزراعي وتم تخصيص اكثر من نتيجة في اطار الهدف الاستراتيجي الأول الخاص في تعزيز صمود المزارعين والهدف الاستراتيجي الرابع والخامس، تحسين الخدمات الزراعية ومأسسة وتنظيم القطاع الزراعي وبشكل محدد حددت الاستراتيجية النتائج التالية التي تسعى الى زيادة الاستثمار بشكل مباشر. نتيجة رقم 4، في الهدف الاستراتيجي رقم 1، الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.
6. منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	يسعى الهدف الاستراتيجي الخامس «لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة» الى ضمان توفر البيئة المأسساتية والتشريعية المتكاملة والمتوافقة مع المواثيق والمعاهدات الدولية وبشكل محدد تم تحديد النتائج التالية ذات العلاقة 1. لتشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة . 2. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.
7. اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	تم تخصيص مجموعة من النتائج ذات العلاقة في سلامة الأسواق وسلامة السلع النتيجة رقم 2، في الهدف الاستراتيجي الرابع، خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة. النتيجة رقم 3، في الهدف الاستراتيجي الثالث، نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية. والنتيجة رقم 5، في الهدف الاستراتيجي رقم 5، مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.

9. بيان سياسة البرامج

حددت وزارة الزراعة الفلسطينية دورها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية خلال الفترة الأولى من الموازنة متوسطة المدى 2017-2019 من خلال ثلاثة برامج رئيسية. **البرنامج الأول، التنمية الزراعية** ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني والثالث، الموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، اما **البرنامج الثاني، تحسين الخدمات الزراعية** فيساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، الصمود والحماية والهدف الاستراتيجي الرابع، تحسين الخدمات **والبرنامج الثالث، البرنامج الإداري** ، والذي يساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس، المأسسة والتنظيم

9.1. مخرجات سياسة البرنامج الأول. التنمية الزراعية

غايات البرنامج

1. إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية
2. إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت

الأهداف والمخرجات

1.1. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (300) ترخيص استخدام للمياه المعالجة	1. (1693) بئر جمع تم انشاءه
2. (18) ورشة او دورة توعية في المياه الزراعية والري	2. (55) بركة زراعية وخزان تم انشاءه
3. (6) دراسات وتصاميم هندسية لمنشآت مائية	3. (76000م) من أنظمة نقل وتوزيع المياه والمياه المعالجة تم انشاؤها
4. (6) دراسات جدوى اقتصادية لمنشآت مائية.	4. (5) خزانات جمع وتخزين المياه المعالجة تم انشاءها
5. (60) ملف تراخيص لآبار زراعية جوفية معد	5. (2900م) من شبكات ري خاصة بالمياه المعالجة تم توفيرها للمزارعين
6. (1500) فحص وتحاليل نوعية المياه	6. (3) حفائر تعمل على توفير مياه الري تم انشاءها
7. (30) جمعية مستخدمي المياه مرخصة	

1.2. مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.

1. (32) ورش ودورات توعية للمزارعين في ادارة الأراضي الزراعية تم تنظيمها	1. (13000) دونم من الأراضي تم استصلاحها او تأهيلها
2. (3) دورات تدريبيه للمهندسين في ادارة الأراضي الزراعية تم تنظيمها	2. (350000) م من الجدران الاستنادية تم انشاءها
3. (150) تصميم هندسي لمشاريع الأراضي الزراعية تم اعدادها	3. (4 مليون) شتلة من الأشجار المثمرة تم زراعتها
4. استراتيجية الاستخدامات المستدامة للأراضي الزراعية تم اعدادها	4. (90) دونم من الأراضي المتملحة في البيوت البلاستيكية تم تأهيلها
5. (6) مقترحات لتشريعات وادلة اجراءات ناظمة لإدارة الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واستخدام الاسمدة	5. (45) دونم من أشجار النخيل تم زراعتها
	6. (6) دورات تدريبيه في مجال استصلاح الأراضي الزراعية وتقييمها والأسمدة وخصوبة التربة تم تنفيذها

1.3. المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (7) آليات مخصصة لشق الطرق الزراعية تم صيانتها و تشغيلها 2. (3) بواجر عجل للعمل في شق الطرق الزراعية تم توفيرها	1. (114) طريق زراعي تم شقها بعرض 6 متر 2. (150) طريق زراعي تم توسعتها بعرض 6 متر 3. (90) طرق زراعيه تم توريد و فرد ودمك طمم من مواد مختاره 4. (2550) م جدران استنادية تم بناءها لحماية الطرق 5. (2700) م قنوات جانبية تم انشاءها 6. (72) عبارة اسمنتية تم تركيبها 7. (7) آليات شق الطرق الزراعية تم صيانتها و تشغيلها في شق الطرق الزراعية 8. (3) بواجر عجل للعمل في شق الطرق الزراعية تم شراءها

1.4. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. اصدار وتحديث 3 خرائط للمصادر والموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي. 2. قاعدة بيانات الأراضي والمياه تم تشغيلها 3. (4500) دونم مزروعة في غابات أراضي الدولة 4. حراسة وإدارة الغابات 5. (15) رخصة قطع ونقل ورعي في الغابات تم اصدارها 6. (52) متنزه في الغابات تم ترخيصها 7. (7) مشتل حرجي منتج تم ادارته وتشغيله 8. (3) مزرعة لاستزراع المراعي 9. (3) محميات رعوية تم انشائها 10. (3) متنزهات وطنية تم انشاءها 11. (17) محمية طبيعية يتم ادارتها 12. (2) تشريع لحماية الحياة البرية والمحميات تم تقديمه 13. اكثار نبات نادرة	1. خريطة تصنيف التربة في محافظة أريحا تم إعدادها 2. إنتاج خارطة تبين ملائمة التربة للإنتاج الزراعي بمقياس 10000/1 Land suitability map 3. خارطة تبين استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة بمقياس 10000/1 تم اعدادها 4. خارطة لملوحة التربة بمقياس 10000/1 تم اعدادها 5. (3000) دونم محميات رعوية تم اقامتها 6. (1330 دونم) أراضي مؤهلة ومستزرعة ومدارة 7. (مليون) شتلة حرجية ورعوية وظليه انتجت ووزعت 8. (5) مشاتل حرجية تم تأهيلها

1.5. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.

1. (15) تقرير رصد للمعلومات المناخية و الأمطار 2. (6) تقارير دورية حول الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمناخ والتغير المناخي. 3. (3) تقارير لرصد التصحر 4. تقرير سنوي حول حالة التنوع الحيوي النباتي والحيواني 5. (150) أصل وراثي تم حفظه في المكان	1. (6) مواد توعية وارشاد حول اثر التغير المناخي على القطاع الزراعي 2. (15) ورش عمل حول مواجهة التغيرات المناخية نظمت 3. إقامة متنزهات وطنية بمساحة 1500 دونم 4. حديقة نباتية بمساحة 100 دونم تم انشاءها 5. مركز إرشاد بيئي تم انشاءه 6. إنتاج 15000 شتلة لحماية التنوع الحيوي الزراعي 7. إنشاء وحدات استخلاص وحفظ البذور

2.1. تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (72000) راس من الأغنام والابقار تم تلقيحها صنا عيا	1. (90) مزارع مدرب حول خصوبة التربة
2. (670) من ذكور واناث الماشية ذات النوعية العالية تم انتخابها	2. (60) برنامج تسميد تم اعداده
3. الترقيم الوطني للمواشي	3. (42) مشاهدة تسميد تم تنفيذها
4. (11800) جولة ارشادية للمزارعين والمربين	4. (210) يوم حقل لتشبيب الزيتون تم تنظيمه
5. (753) يوم حقل تم تنظيمه للمزارعين والمربين	5. حملة إعلامية حول تشبيب الزيتون في 70 موقع تم تنظيمها
6. (598) مشاهدة زراعة تم تطبيقها	6. (1050) مزارع مدرب على تقليم الزيتون
7. (493) دورة تدريب للمزارعين تم عقدها	7. (200) مزارع مدرب في مجالات الزراعة المختلفة
8. (1515) مادة ارشادية تم اعدادها واصدارها	8. (15) مشاهدة زراعية تم اقامتها
9. (22) حلقة ارشاد زراعي تلفزيونية واذاعية تم بثها	9. (15) نشرة زراعية معدة وموزعة
10. موقع الكتروني ارشادي تم انشاءه وادارته	10. (30) مشاهدة للثروة الحيوانية تم تنفيذها
11. (97) رسالة ارشادية عبر الهاتف المتنقل تم تعميها	11. الأغنام والأبقار يتم تلقيحها من ذكور محسنة
12. (130) بحث وتجربة تم تطبيقها	12. (20) كبش محسن تم توزيعه على المربين
13. أبحاث ودراسات تطبيقية في مجال وقاية والنبات عدد 2 تمت	13. (15) نشرة في مجال الثروة الحيوانية تم إصدارها
14. (3) دراسات وتقارير حول إدارة مصادر المياه في غور الأردن	14. (45) ورشة عمل في مجال الثروة الحيوانية تم عقدها.
15. اختيار منطقة بمساحة 50 دونم ذات تربة مالحة واستصلاحها كموقع ريادي عن طريق تركيب شبكة صرف	15. (50) نموذج تجريبي لأصناف المحاصيل الحقلية داخل المحطات
	16. وحدات إكثار لـ (20) صنف من البذور الحقلية تم إقامتها
	17. (50) نموذج تطبيقي في حقول المزارعين لأصناف المحاصيل الحقلية
	18. (50) حزمة تقنية تم توفيرها لمزارعين المحاصيل
	19. القمح والشعير المحسن تم انتاجه وتوزيعه على المزارعين

2.2. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.

1. (36) تقرير حول سلامة المنشأة وسلامة المنتجات الزراعية المصدرة.
2. (47) تقرير حول سلامة الغذاء من اصل حيواني
3. (15) تجربة لها علاقة في جودة المنتجات الزراعية بتطبيق تقنيات مع بعد الحصاد المتاحة تم تنفيذها.
4. (12) مقترح للمواصفات والمقاييس ذات العلاقة في المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة تم تقديمها للاعتماد
5. (84) حملة توعية مجتمعية لمربي الثروة الحيوانية والمستهلكين
6. (37000) شهادة وتقارير بيطري تم إصدارها

2.3. تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية.

1. (600) موافقة فنيه لتراخيص الأسمدة والمخصبات	1. (10) آبار زراعية مربوطة بالكهرباء
2. (300) عينة أسمده مفحوصه و محلله	2. خط إنتاج أعلاف اسماك محلي تم انشاءه
3. (12) تقارير حول جودة الأسمدة في السوق تم اعداده	3. (50) مشاهدة سيلاج، كمبوست، أصناف علفية جديدة، أعلاف بديلة تم إقامتها
4. (47) تقرير رقابي على الادوية البيطرية	
5. اذونات فنية لاستيراد النباتات والمنتجات النباتية والمبيدات تم إصدارها	

2.4. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. حجر بيطري للحيوانات ومنتجاتها 2. اللقاحات والتحصينات البيطرية تم توفيرها 3. (1350) تقرير رصد مرضي لأمراض الحيوانات والامراض المشتركة بين الانسان والحيوان تم اعداده 4. (112000) فحص مخبري للحيوانات ومنتجاتها 5. (6) حملات رش ضد الآفات تم تنظيمها 6. فحوصات للأشتال في المشاتل تتم سنوياً 7. الآفات الزراعية يتم رصدها بشكل دوري وعاجل	1. مركز الصحة النباتية مقام ومجهز بكافة اللوازم

9.2. مخرجات سياسة البرنامج الثاني، تحسين الخدمات الزراعية

غايات البرنامج

3. صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز

4. وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

الأهداف والمخرجات

3.1. المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (156) تقرير لرصد وتوثيق الاضرار الزراعية تم اعداها 2. (1543) من المزارعون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية يتم مساعدتهم	

3.2. المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور

1. تقارير لرصد وتوثيق اضرار الكوارث الطبيعية	1. (5000) طن اعلاف يتم توزيعها على المربين

3.3. الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. خدمات مخبرية متوفرة للمزارعين والمستثمرون والشباب الرياديون	1. (1000) من الأغنام تم توزيعها على المزارعون الصغار والنساء
2. (11) دراسة اجتماعية واقتصادية متوفرة	2. (90) دونم من البيوت البلاستيكية تم دعم اقامتها
3. (3) دراسات حول فرص الاستثمار في القطاع الزراعي	3. (80) بركة لتربية الأسماك تم دعم انشاءها
4. 150 نموذج تجريبي لنقل التكنولوجيا	4. (18) وحدة اكوابونيك تجارية ومنزلية تم انشاءها
5. استشارات فنية تقدم للمزارعين والمستثمرين والمؤسسات	5. (4) وحدات إنتاج اسماك زينه تم انشاءها
6. ورش عمل لمؤسسات الاستثمار مع الجمعيات الزراعية والمزارعين نظمت	6. () منح لإقامة وتطوير مشاريع زراعية تم توفيرها
7. موقع الكتروني حول افاق الاستثمار في القطاع الزراعي تم انشاءه	
8. مشاركة فاعلة في (6) مؤتمرات اقليمية ودولية لتشجيع وجذب الاستثمار	
9. (8) دراسات جدوى اقتصادية للقطاعات الزراعية المختلفة	
10. (3) تقارير حول الاولويات الوطنية للاستثمار في القطاع الزراعي	
11. شبكة علاقات مع المؤسسات الشركاء العاملة في الاستثمار	

4.1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية تم تطويرها بشكل مستمر.

1. دليل سنوي حول المبيدات يتم إصداره.	1. مرشدون زراعيون مدربون حول مواضيع استخدام العلف المقاوم للملوحة
2. التعليم المستمر لـ (150) من الاطباء البيطريين والفنيين والمربين	2. (20) كادر مدرب على إدارة الأراضي والتربة
3. (30) من مدراء الخدمات ومفتشي الرقابة الزراعية مدربون فنياً وادارياً	3. (90) مهندس زراعي تم تدريبة
	4. (150) طبيب بيطري وفني مدرب
	5. (30) مرشد زراعي مدرب على إنتاج السمك
	6. (164) مرشد زراعي مدرب
	7. مختبر لإنتاج الأعداء الحيوية لمقاومة الآفات الزراعية
	8. محطة للتخلص الآمن من المبيدات المصادرة والمنتهية تم انشاءها
	9. أدوات ومعدات لمحطات التجارب متوفرة
	10. (20) من كوادر البحث الزراعي تم تدريبهم
	11. نظام إنتاج بذار في فلسطين تم تأسيسية
	12. (45) مرشد مدرب حول المحاصيل الحقلية وإنتاج البذار
	13. (2) عيادة بيطرية متنقلة تم تجهيزها
	14. (15) مادة تم توفيرها لمختبرات البيطرة
	15. مبنى مختبر بيطري مجهز

4.2 .خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة.

1. (2700) اذن ورخصة استيراد للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي والميكنة تم إصدارها	1. مركز تعبئة وتغليف وتسويق السمك تم إنشاءه
2. (36) تقرير شهري حول السوق المحلي والصادرات والواردات قد صدر	2. (7200) شهادة صحة نباتية معترف بها دوليا مطبوعة وغير مطبوعة (الكترونيا) تم اصدارها
3. (12) دراسة سوق للمنتجات الزراعية او الزراعية المصنعة تم إصدارها	3. (20) معرض ومهرجان للمنتج الفلسطيني تم تنظيمه
4. (10) تقارير حول عمل الأسواق المركزية تم إصدارها	4. المنتج الزراعي الفلسطيني موجود في(45) معرض ومهرجان دولي
5. نظام الأسواق المركزية تم تطويره	5. (3) دراسات فنية حول التسويق تم إصدارها
6. (72) زيارة ارشاد تسويقي تم تنفيذها	6. (730000) عبوة تم توزيعها
7. (30) مهرجان زراعي للسلع الأساسية تم تنظيمها	7. (3) دورات حول التسويق تم تنظيمها
8. (7) اتفاقيات للتبادل السلعي للمنتجات الزراعية مع شركاء تجاريين تم توقيعها	8. عقود لتصدير 4500 طن من زين الزيتون و2400 طن عنب و4500 طن من الفواكه الأخرى

9.3. مخرجات سياسة البرنامج الثالث، البرنامج الإداري

غايات البرنامج

5. لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة

الأهداف والمخرجات

5.1 . التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة

مخرجات غير المشاريع 2017–2019	مخرجات المشاريع 2017–2019
1. (12) مقترح لتشريعات زراعية تم تقديمها للمعنيين	
2. (135) راي قانوني في القضايا والمنازعات القضائية تم ابداءه ومتابعته مع النيابة	
3. (35) تحقيقا ومذكرة قانونية في كافة القضايا المالية والادارية تم اعداده	
4. (60) اتفاقية وعقد تم اعدادها وصياغتها	
5. (3) أنظمة خاصة في تنظيم قطاع المياه الزراعية	
6. (3000) تقرير ميداني لمتابعة المنتجات الزراعية وضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات الوطنية	
7. نظام الكتروني للرقابة الزراعية نافذ	
8. دليل مكافحة منتجات المستوطنات تم اعداده وتعميمه	

5.2. القدرات البشرية والمادية والادارية لوزارة الزراعة معززة

1. تقارير وملفات شؤون الموظفين معدة ومؤرشفة (الدوام الشهري، تقارير اجازات شهرية ، معاملات شؤون الموظفين، معاملات مكافئات نهاية خدمة) 2. الموظفين اجدد يتم تعينهم حسب اللوائح والأنظمة 3. عمليات الشراء والتوريدات تتم حسب قانون المشتريات والأنظمة 4. مزادات البيع تتم حسب الأنظمة ويتم ارشفتها. 5. التقارير المالية للبرامج والمشاريع يتم اعدادها 6. مركبات حكومية عاملة 7. احتياجات الوزارة الرأسمالية و المستهلكة يتم تحضيرها 8. التدقيق المالي والاداري على 6 إدارات عامة 9. أجهزة ومعدات لإدارة الأراضي تم توفيرها	1. (4) ادلة إجراءات عمل لاستصلاح الأراضي تم تطويرها 2. الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لتصنيف وتقييم التربة والأراضي والأسمدة متوفرة 3. بناء وتجهيز مقر جديد لمديريات الزراعة في 12 محافظة

5.3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.

1. (21) اتفاقية تعاون زراعي وخطة عمل لإنفاذ اتفاقيات التعاون الدولي تم اعتمادها 2. علاقات منتظمة مع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة 3. (8) تقارير تفصيلية حول الانضمام للمنظمات والاتفاقيات الدولية تم اعدادها	

5.4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج و إنفاذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (3) خطط استراتيجية للقطاعات الفرعية معدة او مطورة بناء على استراتيجية صمود وتنمية مستدامة 2. الخطة والموازنة السنوية لبرامج الوزارة معدة ومحدثة 3. خطة العمل السنوية للوزارة تم تحديثها سنوياً 4. نظام متابعة وتقييم للنتائج القطاعية وبرامج الموازنة والمشاريع معد ونافذ 5. تقارير الإحصاءات الزراعية الوطنية يتم تحديثها سنوياً 6. تقارير دورية حول المشاريع الزراعية للقطاع الزراعي 7. اجتماعات منتظمة لمجموعة العمل القطاعية	1. استراتيجية للسيطرة على المرض وتدريب الكوادر والمسح المصلي للكشف عن المرض تم تطويرها

5.5. مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.

1. (7) اقتراحات لتشريعات تتعلق في الصحة الحيوانية	1. مركز الصحة النباتية مقام ومجهز بكافة اللوازم
2. مقترحين لتشريعات وسياسات الصحة النباتية تم تقديمها للمعنيين	2. قاعدة بيانات شاملة لجميع قضايا وخدمات وقاية النبات و الحجر الزراعي
3. المنشآت التي لها علاقة في التربية الحيوانية ومزاوله مهنة الطب البيطري تم ترخيصها	3. قاعدة بيانات وإدارة معلومات الخدمات البيطرية وصحة الحيوان تم انشاءها والتدرب عليها
4. (12) دراسات حول صحة الحيوانات ومنتجاتها تم اعدادها	4. (7200) شهادة صحة نباتية معترف بها دوليا مطبوعة وغير مطبوعة (الكترونيا) تم اصدارها
5. بلاغات بيطرية تم توفيرها للمعنيين محليا ودوليا	5. تطبيق البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات
6. (655) ترخيص لمشاتل ومركز بيع الاشتال ومحلات بيع المبيدات	
7. (3500) شهادة صحة نبات تم إصدارها	
8. قاعدة بيانات للصحة النباتية يتم انشاءها	
9. قاعدة بيانات الصحة الحيوانية ومنتجاتها تم انشاءها	
10. (2250) تقرير دوري لفحص جودة المنتجات الزراعية	

5.6. جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين

1. أوضاع 45 جمعية تعاونية زراعية غير فاعلة تم تصويبها	1. مزارعون منظمون في (36) مجموعة وجمعية
2. أوضاع ( ) منظمة أهلية تم تصويبها	
3. (10) مجالس زراعية تم تفعيلها	
4. (10) انظمة داخلية للمجالس الزراعية معتمدة	

10. خطة العمل

يتناول هذا القسم التخطيط للمبادرات التي ستقوم بها وزارة الزراعة في إطار الخطة الوطنية للقطاع الزراعي وبحاجة إلى إقرار أو مراجعة من مجلس الوزراء مثل مشاريع القوانين واللوائح أو الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات الدولية أو اعتماد أوراق استراتيجية أو خطط استراتيجية فرعية، وذلك حتى يتسنى لمجلس الوزراء التخطيط المسبق للأعمال المطلوبة منه لدعم الاستراتيجية.

نوع الوثيقة	وصف مختصر	عنوان المبادرة
تقرير انضمام إلى منظمة دولية	وثيقة تقيس الأثار للانضمام لعضوية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمزاياها والاستحقاقات المطلوبة، وتحتاج الوثيقة إلى إقرار من مجلس الوزراء وإتمام الإجراءات اللازمة.	الانضمام لعضوية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)
تقرير انضمام إلى منظمة دولية	وثيقة تقيس الأثار للانضمام لعضوية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتحتاج الوثيقة إلى إقرار من مجلس الوزراء وإتمام الإجراءات اللازمة.	الانضمام لعضوية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
وثيقة قياس الأثر التنظيمي	وثيقة تقيس الأثار التنظيمية للانضمام لاتفاقية الصحة والصحة النباتية، والتي تتطلب إجراءات من الحكومة الفلسطينية منها تعديل بعض القوانين المحلية والإجراءات الفنية.	الانضمام إلى اتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS)
مشروع قرار بقانون	مقترح تعديل بعض بنود قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003 وتعديلاته لسنة 2005	تعديل قانون الزراعة
مشروع قرار بقانون المجالس الزراعية	تم رفعه لمجلس الوزراء وسيتم متابعة إقراره وتعديل المشروع بناء على المداخلات حول المشروع	متابعة قرار بقانون المجالس الزراعية
مقترح نظام	مقترح لنظام إدارة أسواق المواشي في الأراضي الفلسطينية بما يضمن الكفاءة والصحة الحيوانية	نظام أسواق المواشي والدواجن
مشروع قانون	مقترح لقانون للصحة النباتية في فلسطين	قانون الصحة النباتية
مشروع قانون	مقترح لقانون لصحة الحيوان في فلسطين	قانون صحة الحيوان
مقترح نظام	مقترح لنظام إدارة وتداول المخصبات الزراعية الكيماوية والعضوية بما يضمن النوعية والاستدامة في استخدام مصادر التربة والأراضي في الانتاج الزراعي	نظام المخصبات الزراعية
مقترح نظام	مقترح نظام إدارة الموارد الوراثية والتقنيات الحيوية	متابعة إعداد نظام إدارة الموارد الوراثية والتقنيات الحيوية
مقترح نظام	مقترح نظام السلامة الحيوية، بما يضمن الصحة العامة في الوطن واتباع الأسس السليمة في الإنتاج الزراعي.	نظام السلامة الحيوية
مقترح نظام	مقترح نظام لإدارة المسالخ في فلسطيني بما يضمن حماية المنتجين المحليين وحماية الصحة العامة.	نظام المسالخ
مقترح نظام	مقترح نظام انشاء وإدارة مزارع الدواجن، بما يضمن كفاءة العملية الانتاجية وحماية المزارعين من المخاطر والكوارث الطبيعية، وحماية الانتاج الزراعي المحلي.	نظام مزارع الدواجن

11. خطة الإدارة

11.1. تدابير تنظيمية للقطاع

راعى فريق التخطيط وإدارة الموازنة أثناء تطوير بيان سياسة البرامج وتطوير النتائج القطاعية والتدخلات السياساتية مع الشركاء على وضع تدابير خاصة في إدارة الاستراتيجية القطاعية لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتلاشي التشتت في عمل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وبشكل مختصر ستعمل مجموعة إدارة الاستراتيجية والفريق الوطني (مجموعة الإستراتيجية القطاعية) بشكل متكامل على تفعيل واستحداث مجموعة من الآليات التي تضمن الوصول إلى الكفاءة والفاعلية والأثر من مجمل تدخلات المؤسسات الحكومية المعنية وخاصة وزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومن أهم هذه التدابير ما يلي.

1. **زيادة فعالية مجموعة عمل القطاع الزراعي** التي تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية، المانحين والمنظمات والمؤسسات الدولية ويتشارك في رئاسة المجموعة كل من وزارة الزراعة واسبانيا. ستستمر مجموعة عمل القطاع الزراعي بالاضطلاع بدورها في تنسيق جهود التنمية في القطاع الزراعي والتي تنفذ من خلال شركاء التنمية المختلفين، بما في ذلك تنسيق جهود المؤسسات المختلفة العاملة في القطاع الزراعي والرامية للمساهمة في تنفيذ هذه الاستراتيجية ومشاريعها. وفي هذا الإطار، ستلعب مجموعة عمل القطاع الزراعي دوراً محورياً في تعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية حول المشاريع والبرامج التي يتم التخطيط ورصد المصادر لها لتحقيق أهداف إستراتيجية القطاع الزراعي. وبشكل أكثر تحديداً، ستولي مجموعة عمل القطاع الزراعي المهام التالية أهمية قصوى خلال السنوات الستة القادمة، وستضع الآليات المناسبة للقيام بها:
   - مساعدة الجهات المانحة في توفيق المساعدات بالنسبة لإستراتيجية القطاع الزراعي؛
   - تنسيق ومواءمة مساعدة الجهات المانحة لمنع الازدواجية وضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للأولويات التي تم تحديدها في إستراتيجية القطاع الزراعي؛
   - العمل كمصدر رئيسي للمعلومات بالنسبة للاحتياجات والإنجازات، التمويل من الجهات المانحة والثغرات في قطاع الزراعة؛
   - المساهمة الفعالة في جمع نتائج المشاريع والبرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات المحلية والأجنبية والدولية في القطاع، وذلك للمساهمة في رصد التقدم في تحقيق أهداف القطاع الاستراتيجية.

   وستستمر مجموعة عمل القطاع الزراعي في عرض تقاريرها على مجموعة استراتيجية الاقتصاد بشكل منتظم، مع العمل على زيادة الترابط وبشكل تدريجي بين هذه التقارير واستراتيجية القطاع الزراعي، لتصبح هذه التقارير مع نهاية العام 2018 بمثابة تقارير تعكس التقدم في تنفيذ استراتيجية القطاع الزراعي وفقاً للأهداف التي وضعتها، ولتوجيه الدعم للقطاع الزراعي.
2. **تفعيل دور الفريق الوطني (مجموعة الاستراتيجية القطاعية) في التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص** من خلال عقد اجتماع نصف سنوي لمراجعة الاستراتيجية بناء على تقارير عمل يوفرها نظام الرصد والتقييم للاستراتيجية وتساهم في تغذيته مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة. ان تشكيلة الفريق الوطني الحالية تعطيه القدرة على إدارة اعمال التنسيق والتي قد توصل مؤسسات القطاع الزراعي الى اعتماد نهج وسياسات عمل تكاملية تجاه تحقيق الرؤيا.

11.2. تدابير خاصة في وزارة الزراعة

3. **تفعيل دور فريق التخطيط وإدارة الموازنة في الرصد والتقييم**: ستعمل وزارة الزراعة على توسيع فريق التخطيط وإدارة الموازنة ليشمل الإدارة العليا في الوزارة وستناط به مسؤولية ضمان التكامل والانسجام بين مخرجات البرامج الثلاثة واتخاذ القرارات بتعديل المسار ان لزم الامر. سيجتمع فريق التخطيط وإدارة الموازنة في بداية كل شهر من اجل تبادل الخبرات حول أنشطة الوزارة ويجتمع كل ستة اشهر لعرض ونقاش تقارير وخطط البرامج النصف سنوية.

4. **مراجعة تصميم البرامج**: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على تنظيم سلسلة أنشطة للبرامج الثلاثة من اجل مراجعة سلسلة النتائج (المخرجات، الأهداف، الغايات) بناء على مجمل الوظائف والأنشطة والخدمات التي تقوم بها وزارة الزراعة والدروس المستفادة واولويات المحافظات. يشارك فريق الإدارة العامة للتخطيط والسياسات اثناء مراجعة تصميم البرامج ممثلين عن مديريات الزراعة والإدارات العامة وخبراء ومهتمين في مجال عمل كل برنامج. تضمن ايضاً اعمال المراجعة تطوير مؤشرات قياس الأداء ومصفوفة الرقابة والتقييم لكل برنامج واخيراً تدابير التنفيذ.

5. **استكمال العمل في نظام الرصد والتقييم**: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على نظام رصد وتقييم للبرامج الثلاثة في الوزارة بمشاركة جميع المعنين من وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. تشمل عمل المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحافز عن الكوادر في وزارة الزراعة على جمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليين.

6. **تطوير الخطط السنوية للبرامج**: ستعمل وزارة الزراعة على تطوير خطة عمل سنوية لكل مديرية ولكل إدارة عامة بالاستناد الى مخرجات ومهام البرامج وستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على تجميع الخطط وإصدار خطة عمل الوزارة السنوية.

7. **موائمة الخطط الاستراتيجية الفرعية وتطوير خطط فرعية جديدة**: ستعمل وزارة الزراعة بمشاركة جميع المعنيين في كل قطاع فرعي على مراجعة استراتيجية القطاع الفرعي لضمان انسجامها مع استراتيجية صمود وتنمية مستدامة من حيث الأهداف والاولويات والتدخلات والاطار الزمني. ستبدأ الوزارة بمراجعة استراتيجية الارشاد، استراتيجية البحوث الزراعية، استراتيجية الإنتاج الحيواني

11.3. مؤشرات قياس الأداء

تبنى فريق التخطيط وإدارة الموازنة بشكل اولي مجموعة من مؤشرات قياس الأداء للقطاع الزراعي والتي تقيس مدى التقدم المحرز في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، حيث سيتم مراجعتها وتطويرها في مرحلة تطوير خطة العمل الخاصة في وزارة الزراعة واثناء مراجعة وتطوير نظام الرقابة والتقييم. انظر مصفوفة قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية.

النتيجة	المؤشر
الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز	1. نسبة الزيادة في عدد فرص العمل في القطاع الزراعي. 2. نسبة الزيادة في عدد الاسر التي تعتبر الزراعة مصدر دخل رئيسي لها. 3. نسبة الزيادة في الأنشطة والفعاليات والمبادرات والمشاريع الزراعية التي تشير اليها اللجان والمؤسسات والهيئات المحلية في مناطق جـ والمنطقة العازلة في غزة والقدس
1.1 المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.	4. نسبة التعويضات التي حصل عليها المزارعون من اجمالي الاضرار المقدرة نتيجة الممارسات الإسرائيلية

النتيجة	المؤشر
1.2 .المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.	5. نسبة التعويضات التي حصل عليها المزارعون من إجمالي الأضرار المقدرة نتيجة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية
1.3 .المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تتخذ مواقف رافضة لسياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الزراعية وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق وتقدم الدعم الموجه للتخفيف من آثارها.	6. عدد القرارات والمواقف التي صدرت عن منظمات او مسؤولين في الأمم المتحدة او وزارت وحكومات دول ترفض او تشجب سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية والاستيطان وتقييد حركة المعابر.
1.4 .الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.	7. عدد الشباب والنساء الذين بادروا لانشاء مشاريع مرتبطة في الإنتاج او التسويق او التصنيع الزراعي 8. عدد المشاريع الاستثمارية في مجال التسويق او التصنيع او توفير مدخلات الإنتاج التي تم انشاءها
1.5 .المزارعون الذين يتعرضون لانتهاكات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين يصلون إلى المحاكم ذات الاختصاص	9. عدد القضايا التي يتم رفعها في المحاكم الإسرائيلية والدولية لانتهاكات إسرائيل في مجال القطاع الزراعي.
الهدف الاستراتيجي الثاني، إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	10. نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل والأشجار 11. مساحة الغابات والمراعي والمحميات التي تم زيادتها 12. نسبة الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية المروية
2.1 .كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.	13. كمية المياه الإضافية م3 والتي تم توفيرها سنوياً للأغراض الزراعية مقسمة حسب المنطقة والمصدر
2.2 .مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.	14. مساحة الاراضي التي تم استصلاحها او تأهيلها وأصبحت قابلة للزراعة 15. مساحة الأراضي الزراعية التي تم زراعتها بعد استصلاحها او تأهيلها
2.3 .المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.	16. طول الطرق الزراعية التي تم شقها وتاهيلها 17. مساحة الأراضي التي أصبحت مخدومة بالطرق الزراعية
2.4 .إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.	18. عدد الهيئات المحلية التي باشرت في الاشراف او تطوير او حماية او اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية او تطوير الأراضي الزراعية او أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية. 19. عدد القرارات التي تم اتخاذها وانفاذها من قبل المؤسسات المعنية في الأرض والمياه في دولة فلسطين وذات العلاقة في تطوير او حماية الإراضي والغابات والمحميات
2.5 .سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.	20. عدد التدابير الجديدة التي تم اتخاذها من المزارعين والمؤسسات المعنية للحفاظ على التنوعي الحيوي والغابات والتكيف مع التغير المناخي 21. التقارير الدورية حول رصد التصحر والتنوع الحيوي الزراعي تشير الى وقف التدهور في تصحر الأراضي والتنوع الحيوي الزراعي 22. عدد القرارات التي تم اتخاذها نتيجة تقارير الإنذار المبكر الخاصة في المناخ والتغير المناخي.

النتيجة	المؤشر
الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت	23. نسبة الزيادة في قيمة الانتاج الزراعي بالأسعار الثابتة ترتفع بما لا يقل عن 10% في نهاية العام 2022 مقارنة بالعام 2014 24. نسبة الزيادة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي لا تقل عن 15% في العام 2022 مقارنة في العام 2014. 25. نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية في العام 2022 لا تقل عن 20% . 26. نسبة التراجع في قيمة الواردات من السلع الزراعية 27. نسبة الزيادة في إنتاجية الأغنام من الحليب ومن المواليد الحية 28. نسبة النفوق بالمواليد و الحيوانات 29. عدد الاوبئة التي تصيب الحيوانات
3.1 .مساحات أراضي جديدة تزرع بمحاصيل إستراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية ذات عائد.	30. نسبة الزيادة في اعداد الثروة الحيوانية والسمك وخلايا النحل 31. نسبة الزيادة في المساحة في الفواكة والمحاصيل الحقلية والتصديرية
3.2 .تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.	32. نسبة الزيادة في انمطة الزراعة المكثفة وتربية الحيوانات الحديثة والزراعات التصديرية 33. نسبة الزيادة في المساحة المزروعة بمحاصيل تتبنى انمطة الزراعات البيئية المختلفة 34. عدد التقنيات التي تم تبنيها من المزارعين والمنتجين نتيجة برامج الارشاد والتدريب والخدمات البيطرية . 35. نسبة الرسائل الارشادية التي يعرفها او يبتناها المزارعون والمربون والمنتجون من اجمال الرسائل الارشادية التي استهدفت ايصالها برامج الارشاد والتوعية الزراعية. 36. عدد التوصيات الصادرة عن مراكز الابحاث التي تم تبنيها وتعميمها من قبل المرشدين والأطباء البيطريين
3.3 .نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.	37. نسبة الزيادة السنوية في التقارير الصادرة حول سلامة المنشأة وسلامة المنتجات الزراعية المصدرة وتقارير سلامة الغذاء من اصل حيواني 38. عدد التدابير وتقنيات ما بعد الحصاد المطبقة من قبل المزارعين والمؤسسات . 39. عدد المواصفات والمقاييس ذات العلاقة في المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة التي تم اعتمادها من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
3.4 .تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية.	40. زيادة نسبة اعتماد المزارعين والمربين على مدخلات الإنتاج المصنعة وطنياً او يتم استيرادها مباشرة من شركات فلسطينية. 41. ارتفاع نسبة المزارعين الذين حصلوا على الاسترداد الضريبي.

النتيجة	المؤشر
3.5 .الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.	42. نسبة الماشية التي يتم ترقيمها وتلقيحها من اجمالي المواشي تصل الى 100% 43. تقارير الرصد المرضي لامراض الحيوانات والامراض المشتركة تشير الى تراجع في انتشار نسبة الامراض المشتركة ونسبة الامراض عند الحيوانات . 44. تقارير الفحص المخبري للحيوانات ومنتجاتها تشير الى تراجع سنوي في نسبة الامراض 45. تقارير الفحوصات للاشتال في المشاتل تشير الى تراجع نسبة امراض الاشتال 46. تقارير الآفات الزراعية التي يتم رصدها بشكل تشير الى تراجع في نسب الآفات الزراعية
3.6 .بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال	47. عدد التشريعات التي يتم تبنيها لجذب المستثمرين في القطاع الزراعي 48. حجم الموازنات المرصودة لبرامج تقديم خدمات تطوير الاعمال للرياديين والرياديات في القطاع الزراعي. 49. نسبة الزيادة في التمويل المخصص لدعم وتسليف الرياديين ورجال الأعمال في القطاع الزراعي. 50. نسبة الزيادة في القروض الممنوحة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل للمشاريع الزراعية
الهدف الاستراتيجي الرابع: وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	51. نسبة الزيادة في رضا المزارعون والمزارعات عن مجمل الخدمات المقدمة لهم من الحكومة والهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الزراعية 52. نسبة التوصيات الواردة في تقارير سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية التي يتم تبنيها من مقدمي الخدمات الزراعية الى اجمالي التوصيات
4.1 .خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.	53. نسبة الزيادة في عدد المرشدين الزراعيين والمؤسسات الزراعية والجمعيات والأطباء البيطريين الذين تبنوا نتائج الدراسات والأبحاث التطبيقية 54. نسبة الزيادة في عدد المرشدين والأطباء البيطريين الذين زادت معارفهم ومهاراتهم وتوجهاتهم في قضايا الارشاد الزراعي والخدمات البيطرية نتيجة التدريب الذي تلقوه. 55. نسبة الزيادة في قيمة المحفظة التمويلية للمؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي ونسبة الزيادة في عدد المقترضين منها . 56. عدد المزارعين الذين تلقوا خدمات تطوير الاعمال في المجال الزراعي وأشاروا الى رضاهم عن الخدمات. 57. نسبة الزيادة في عدد ونوع الفحوصات المخبرية
4.2 .خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة .	58. نسبة الزيادة في عدد المزارعين والنساء والجمعيات التي وقعت عقود تصدير او تسويق لمنتجاتها بأسعار مجدية. 59. نسبة الزيادة في قيمة الصادارت من الإنتاج الزراعي ونسبة تراجع قيمة الواردات.
4.3 .أدوات درء المخاطر الزراعية متنوعة ومطورة .	60. عدد أدوات درء المخاطر الزراعية النافذة 61. عدد المزارعين والمنتجين المستفيدين من أدوات درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

النتيجة	المؤشر
4.4 .مساهمة الأبحاث التطبيقية في إنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة في أولويات التنمية الزراعية تتحسن.	62. نسبة المستخدمين للأبحاث والدراسات الذين أشاروا الى استفادتهم من مجمل نتائج وتقارير الدراسات والأبحاث والتجارب التطبيقية.
الهدف الاستراتيجي الخامس، لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	63. نسبة رضا الهيئات العليا في المؤسسات ذات العلاقة حول التنسيق وتبادل المعرفة بين المؤسسات الزراعية 64. عدد المنظمات الاهلية والشركات الزراعية والمؤسسات الحكومية الملتزمة في قرارات اللجان والملتقيات التنسيقية في القطاع. 65. نسبة الزيادة في موازنة القطاع الزراعي
5.1 .التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة.	66. عدد القوانين والانظمة التي تم تعديلها او اعتمادها من اجل تعزيز التنمية الزراعية المستدامة 67. عدد القضايا والملفات لمخالفين التشريعات الزراعين التي يتم رفعها الى الجهات المعنية لمحاسبتهم
5.2 .القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.	68. نسبة الزيادة في عدد المرشدين والأطباء البيطريين الذين زادت معارفهم ومهاراتهم وتوجهاتهم في قضايا الارشاد الزراعي والخدمات البيطرية نتيجة التدريب الذي تلقوه. 69. نسبة الزيادة في حجم التمويل الذي يتم توفيره لبرامج وخدمات المؤسسات الزراعية
5.3 .الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.	70. عدد الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تم الانضمام اليها 71. عدد الأوراق والتقارير حول الزراعية الفلسطينية التي تم عرضها او تقديمها في اطار اجتماعات المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى 72. عدد القرارات والاتفاقيات التي يتم اتخاذها او توقيعها وتعزز التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين
5.4 . التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج و إنفاذ الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.	73. عدد الخطط الفرعية التي يتم تطويرها في اطار استراتيجية صمود وتنمية مستدامة وعدد المشاركين في اعداد الخطط. 74. نسبة الزيادة في رضا د المهتمين في التنمية الزراعية المستدامة حول نوعية المعلومات والدراسات المتوفرة عن فروع القطاع الزراعية 75. عدد الأنشطة تبادل الخبرات المعارف بين مؤسسات القطاع الزراعي التي يتم تنفيذها وعدد المشاركين بها 76. نسبة المؤسسات التي تلتزم في تطبيق نظام الرقابة والتقييم الخاص في استراتيجية صمود وتنمية مستدامة.
5.5 .مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.	77. عدد التشريعات في مجال الصحة والصحة النباتية التي يتم تبنيها 78. قاعدة بيانات حول صحة الحيوانات وصحة النبانات يتم تطويرها سنوياً ومتاحة للجميع. 79. عدد الشهادات والتقارير الدورية الصادرة حول صحة المنشآت والحيوانات والنباتات.
5.6 . جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين	80. نسبة الزيادة في المزارعين المنخرطين في جميعات تعاونية ومجالس واطر زراعية ومسددين التزاماتهم 81. نسبة الزيادة في الفائض المتحقق من الجمعيات التعاونية الزراعية. 82. عدد الأنشطة التي تنفذها المجالس الزراعية والمشاركين او المستفيد ين .

12. مغلفات الموارد المالية

توضح الجداول أدناه اجمالي النفقات التشغيلية والرأسمالية للمخرجات من داخل المشاريع وخارج المشاريع للبرامج الثلاثة خلال الموازنة متوسطة المدى 2017– 2019، بالإضافة إلى أسقف الموازنة المخصصة والمعتمدة حسب وثيقة بلاغ الموازنة – الجزء الثاني الصادر عن وزارة المالية والتخطيط.

البرنامج الاداري[19]

1. النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	18,792	17,810.760	18,345.083
النفقات الرأسمالية	2,400	412	424.360
مشاريع تمويل سلطة	2,000	15,000	15,000
مشاريع تمويل خارجي	238.26	380	380
المجموع	23,430.26	33,602.76	34,149.44

2. الاسقف في الموازنه

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	16,190	16,675.7	17,175.9
النفقات الرأسمالية	400	412	424.360
مشاريع تمويل سلطة	---	---	---
مشاريع تمويل خارجي	5,700	---	---
المجموع	22,290	17,087.7	17,600.26

برنامج التنمية الزراعية

1. النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	35,664	33,643.92	34,653.24
النفقات الرأسمالية	300	309	318.27
مشاريع تمويل سلطة	15,900	22,250	11,150
مشاريع تمويل خارجي	52,309.06	19,699.57	15,046
المجموع	104,173.06	75,902.49	61,167.51

19 جميع المبالغ الواردة في هذا الجزء هي بالالف شيكل

2. **الاسقف في الموازنة**

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	23,360	31,270.8	32,208.9
النفقات الرأسمالية	300	309	318.270
مشاريع تمويل سلطة	10,000	10,300	10,609
مشاريع تمويل خارجي	66,330.7	25,554.8	1,600
المجموع	106,990.7	67,434.6	44,736.2

برنامج الخدمات

1. **النفقات**

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	25,396	24,097.88	24,820.82
النفقات الرأسمالية	300	309	318.27
مشاريع تمويل سلطة	15,000	14,897	15,405
مشاريع تمويل خارجي	56,188.07	37,122.37	14,305.39
المجموع	96,884.07	76,408.25	54,849.48

2. **الاسقف في الموازنة**

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	23,396	24,097.88	24,820.82
النفقات الرأسمالية	300	309	318.27
مشاريع تمويل سلطة	15,900	22,2250	11,150
مشاريع تمويل خارجي	10,063.31	8,955.67	6,895.67
المجموع	49,659.31	55,612.55	43,184.75

ملحق 1: أعضاء الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي

عبدالله لحلوح	وزارة الزراعة – رئيس الفريق
حسن الأشقر	وزارة الزراعة – سكرتاريا الفريق
حمد الله حمد الله	رئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي
محمـد المصري	صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية
يوسـف الترك	وزارة العمل
محيي الدين العارضة	وزارة الحكم المحلي
عيسـى موسـى	سلطة جودة البيئة
عمـر زايـد	سلطة المياه
صفية محارب	وزارة المالية والتخطيط
شاديـة أبو الزيـن	الجهاز المركزي للإحصاء
منجد أبو جيش	الإغاثة الزراعية الفلسطينية
فؤاد أبو سيف	اتحاد لجان العمل الزراعي
د. عزام صالح	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – منسق الدعم الفني لاعداد الأستراتيجية

ملحق 2: تكاليف الاهداف الاستراتيجية

اسم البرنامج	الهدف الاستراتيجي	نتيجة الهدف الاستراتيجي	2017	2018	2019
التنمية الزراعية	ادارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن	8,305,086	2,250,000	1,150,000
		مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.	20,648,066.8	16,146,532	18,130,000
		المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.	6,842,500	10,000,000	0
		إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الاراضي الزراعية بما فيها الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية	9,294,500	7,244,500	3,450,000
		سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.	1,614,403	1,800,000	1,600,000
	إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الاسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الاجمالي قد زادت	تقنيات الانتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها	5,626,500	4,422,020	1,520,000
		تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية	15,878,000	86,520	346,000
	مجموع تكلفة اهداف برنامج التنمية الزراعية		**68،209،055.8**	**41،949،572**	**26،196،000**
الخدمات الزراعية	وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات الى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمه في القطاع الزراعي	خدمات الارشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتامين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الاعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.	30,027,400	35,010,640	25,511,720
		خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة.	4,160,667	4,008,667	4,198,666
	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز	المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلو على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود	37,000,000	13,000,000	0
	مجموع تكلفة اهداف برنامج الخدمات الزراعية		**71،188،067**	**52،019،307**	**29،710،386**
الاداري	لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.	2,048,260	15,000,000	15,000,000
		التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج وانفاذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.	190,000	380,000	380,000
	مجموع تكلفة اهداف البرنامج الاداري		**2،238،260**	**15،380،000**	**15،380،000**

أعدت بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)